

الدور الوسيط للربحية المصرفية في العلاقة التأثيرية بين المخاطر غير النظامية والقيمة السوقية للمصرف - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2005-2020)

أ.م.د. نسرین محمد طاهر سعدي الحكيم ، علوم مالية ومصرفية ، جامعة دهوك، دهوك، إقليم كردستان، العراق

مریم عبدالله أحمد علوم مالية ومصرفية ، جامعة دهوك، دهوك، إقليم كردستان، العراق

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على تأثير المخاطر غير النظامية في القيمة السوقية للمصرف من خلال الربحية المصرفية، وأستند الى مجموعة من الفرضيات المباشرة لتحديد طبيعة الأثر بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة وكذلك الفرضيات الغير المباشرة لبيان مسار العلاقة التأثيرية غير المباشرة بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة بوجود متغير وسيط، ولغرض اختبار الفرضيات تم استخدام عدد من الاساليب المالية لتحليل البيانات التاريخية للمصارف عينة البحث والبالغ عددها (12) للفترة (2005-2020)، كما استخدم البحث عدد من الاساليب الإحصائية لبيان التأثير المباشر بين متغيرات البحث كاختبار (Panel Data)، واستخدام تحليل المسار باستخدام برامج (Amos23) لبيان علاقة التأثير الغير المباشر بين المتغيرات، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها: وجود علاقة تأثير معنوي عكسي بين المخاطر غير النظامية والربحية المصرفية والقيمة السوقية، ووجود علاقة تأثير معنوي طردي بين الربحية المصرفية والقيمة السوقية للمصرف. أستنتج الباحث أن وجود المتغير الوسيط والمتمثل بالربحية المصرفية يساهم في تعزيز العلاقة التأثيرية بين المخاطر غير النظامية والقيمة السوقية لدى المصارف المحوطة، إذ ارتفعت نسبة التأثير المباشر بين المتغيرين من (0.12%) عند عدم وجود المتغير الوسيط الى نسبة (0.30%) في حال وجود المتغير الوسيط، وهذا ادى بدوره الى ارتفاع التأثير الكلي بين المتغيرين الى نسبة (0.42%) مما يدل على أن المصارف المحوطة إذا ارادت أن تزيد من القيمة السوقية فعليهم أن يقوموا بدراسة العلاقة التأثيرية لمخاطر غير النظامية مع الربحية المصرفية، ومن المقترحات التي قدمت: على إدارة المصارف الاهتمام أكثر بموضوع المخاطر الغير نظامية وكيفية إدارتها وكذلك الاهتمام بالعلاقة ما بين المخاطر الغير النظامية والقيمة السوقية من خلال قيامهم بتحديد وقياس هذه المخاطر وتقليلها الى ادنى حد ممكن، وضرورة قيامهم بالموازنة بين النسب المالية لضمان عنصر الموازنة بين السيولة والربحية، أي الاحتفاظ بسيولة مقبولة تتناسب والتزامات المصرف من جهة، وتحقيق الربحية التي تعزز ثروة المساهمين لزيادة القيمة السوقية من جهة اخرى.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان النقدي، مخاطر عدم كفاية راس المال، الربحية المصرفية، القيمة السوقية للمصرف.

1. المقدمة

تشكل المصارف بنية أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والاعمال في أي دولة، إذ أن القطاع لها دور لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، لذلك تعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياساتها المالية. تتعرض المصارف التجارية في ظل التغييرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أشطنتها المختلفة من اقرض، واستثمار، إذ تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، وتسعى المصارف جاهدة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية، على اعتبار أنها تمثل مؤشراً هاماً على نجاح السياسات التي يعتمدها المصرف، والعامل الأبرز في ضمان البقاء والاستمرارية، فضلاً عن أنها تشكل مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وكما يعد تعظيم القيمة السوقية للمصرف الهدف الأكثر أهمية من الأهداف الأخرى بالنسبة لإدارة المصارف الحديثة، لذا يسعى مدراء المصارف للاهتمام بتحقيق المنفعة التصوي للمالكين من خلال تعظيم قيمتها السوقية، وأن هذا الامر يتحقق من خلال تحقق مستويات عالية من الربحية التي ستنعكس بالإيجاب على تلك القيمة. ومن هنا فإن تعظيم الربحية أصبح وسيلة تؤدي إلى هدف تعظيم القيمة السوقية لان استمرار تحقيقها سيؤدي الى المحافظة على استمرار تعظيم القيمة ولذلك تحاول غالبية إدارات المصارف الوصول الى المستويات العالية للأرباح. هذا وتشكل المخاطر الغير النظامية السمة الملازمة للعمل المصرفي وأحد أهم العوامل المؤثرة على الربحية والقيمة السوقية للمصرف، لذلك تقوم إدارة المصرف بتحديد ووضوح للمخاطر المحيطة بأنشطتها لتقليلها إلى أدنى حد ممكن. لان زيادة المخاطر تؤدي إلى انخفاض الربحية المصرفية والقيمة السوقية للمصرف، واستناداً إلى ذلك يحاول البحث الحالي تفسير أثر المخاطر الغير النظامية على القيمة السوقية للمصرف من خلال الربحية المصرفية.

2. منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث

تقوم المصارف بدور الوسيط المالي بين وحدات العجز والفاوض المالي أي تقوم باستلام الودائع من الزبائن وتقديم التسهيلات الائتمانية لزبائن آخرين وتحقيق الربحية لها، ولهذا لا تخلو عملياتها من المخاطر وبالأخص المخاطر الغير النظامية التي تؤثر بشكل سلبي على القيمة السوقية وأن المشكلة التي تعاني منها المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية هي انخفاض القيمة السوقية لها بسبب ارتفاع المخاطر الغير النظامية. ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود إدارة فعالة للمخاطر في تلك المصارف لتحديد حجم المخاطر، وهذا ما يؤدي بدوره إلى قيام المصارف باستخدام الربحية لديها كوسيلة للتحوط من هذه المخاطر وهذا يؤثر بشكل سلبي على القيمة السوقية لها (المياح، 2019:4).

وبناء على ما سبق تكمن مشكلة البحث في انخفاض القيمة السوقية للمصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية بسبب ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها من خلال القيام بأنشطتها المختلفة مع عدم إمكانية تقليل هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن. وهذا سيؤثر بشكل سلبي على ربحية تلك المصارف وبالتالي على القيمة السوقية لها، وانطلاقاً مما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل يوجد تأثير للمخاطر الغير النظامية في القيمة السوقية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية؟
 2. هل يوجد تأثير للمخاطر الغير النظامية في الربحية المصرفية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية؟
 3. هل يوجد تأثير للربحية المصرفية في القيمة السوقية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية؟
 4. هل يوجد تأثير للمخاطر الغير النظامية في القيمة السوقية للمصرف من خلال الربحية المصرفية؟
- 2 أهمية البحث يمكن توضيح أهمية البحث من خلال الجوانب الآتية:

2.1.2 الجوانب النظرية: يمكن توضيح أهمية البحث من حيث الجانب النظري كما يأتي:

1. تكمن أهمية البحث في إعطاء تصور واضح عن المخاطر الغير النظامية والربحية المصرفية والقيمة السوقية للمصرف والتي أصبحت تشكل جزءاً مهماً من اهتمامات إدارة المصارف.

2. بيان اهمية طبيعة العلاقة بين المخاطر غير النظامية والقيمة السوقية للمصرف و أهمية دور الربحية المصرفية في تحديد تلك العلاقة.
3. بيان أهمية القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية وأن أي اختلال في هذا القطاع سيؤثر في باقي القطاعات.

2.2.2 الجانب الميداني: يمكن توضيح أهمية البحث الحالي من حيث الجانب الميداني بالنقاط التالية:

1. تتبنى المصارف الاهلية تطبيق نتائج البحث للحد من المخاطر الغير النظامية وزيادة ربحيتها وقيمتها السوقية.
2. تكمن أهمية البحث في بيان أهمية الربحية المصرفية وأثرها في رفع او خفض القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.
3. تقديم المقترحات التي يمكن أن تساعد في تقدير حجم المخاطر الناتجة عن أنشطتها اليومية وتوضيح علاقتها بالقيمة السوقية للمصارف موضوع البحث.
4. تقديم التوصيات للمصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية حول كيفية تعظيم قيمتها السوقية من خلال الربحية.

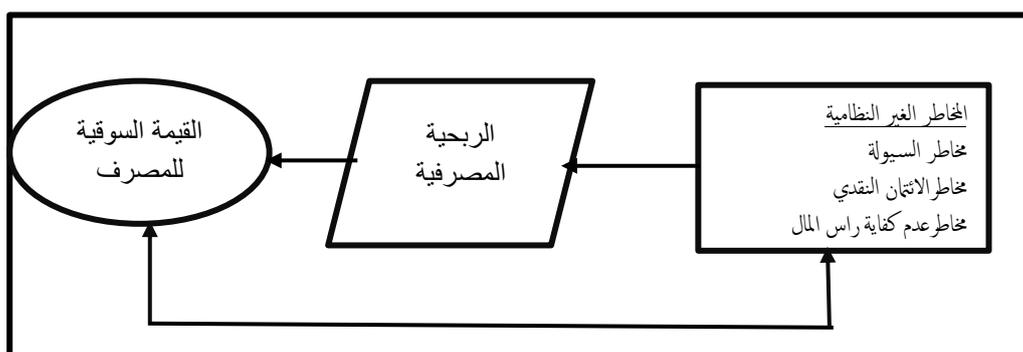
3.2 أهداف البحث

يمكن الهدف الرئيسي للبحث في بيان أثر المخاطر الغير النظامية في القيمة السوقية للمصرف من خلال الربحية المصرفية، وكما يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على المخاطر الغير النظامية التي يتعرض لها المصارف نتيجة قيامه بأنشطته اليومية.
2. قياس وتحليل المخاطر الغير النظامية واختبار علاقتها بالقيمة السوقية من خلال الربحية المصرفية.
3. إعطاء مفهوم شامل حول الربحية المصرفية وتحديد العوامل المؤثرة فيها.
4. توضيح مفهوم القيمة السوقية للمصرف وطرق قياسها.
5. ابراز دور الربحية المصرفية في تعزيز القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.
6. تسليط الضوء على أتمودج Tobin's Q وكيفية استخدامه من قبل المصارف وقياس مدى استفادة المصارف من هذا الاتمودج في تحديد قيمتها السوقية.

4.2 مخطط البحث

4: **انمودج البحث الافتراضي:** جرى صياغة انمودج البحث الافتراضي على وفق ما جاء من مسح للنتائج الفكرية للأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث. وبعد مراجعة للبحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع، جرى تطوير الانمودج الافتراضي ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة ممثلة بإشكالية البحث ومنطلقاتها الفلسفية والعملية التي نصت على اثر المخاطر الغير النظامية في القيمة السوقية للمصرف من خلال الربحية المصرفية، ويوضح الشكل (1) الانمودج.



المصدر: من إعداد الباحثان

5.2 فرضيات البحث

5.2.1 فرضيات الأثر المباشر:

1. **الفرضية الرئيسية الأولى:** تؤثر المخاطر الغير النظامية تأثيراً معنوياً وعكسياً في القيمة السوقية للمصرف وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:
 - تؤثر مخاطر السيولة تأثيراً معنوياً وعكسياً في القيمة السوقية للمصرف.
 - تؤثر مخاطر الائتمان النقدي تأثيراً معنوياً وعكسياً في القيمة السوقية للمصرف.
 - تؤثر مخاطر عدم كفاية رأس المال تأثيراً معنوياً وعكسياً في القيمة السوقية للمصرف.
2. **الفرضية الرئيسية الثانية:** تؤثر المخاطر الغير النظامية تأثيراً معنوياً وعكسياً في الربحية المصرفية، وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:
 - تؤثر مخاطر السيولة تأثيراً معنوياً وعكسياً في الربحية المصرفية.
 - تؤثر مخاطر الائتمان النقدي تأثيراً معنوياً وعكسياً في الربحية المصرفية.
 - تؤثر مخاطر عدم كفاية رأس المال تأثيراً معنوياً وعكسياً في الربحية المصرفية.
3. **الفرضية الرئيسية الثالثة:** تؤثر الربحية المصرفية تأثيراً معنوياً وطردياً في القيمة السوقية للمصرف.

2.5.2 فرضية الأثر الغير المباشر: تؤثر المخاطر الغير النظامية تأثيراً غير مباشراً في القيمة السوقية للمصرف من خلال الربحية المصرفية.

6.2 مجتمع البحث وعينته

تمثلت عينة البحث بعدد من المصارف التجارية والبالغة (12) مصرفاً والتي تمثل (50%) من مجتمع المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق لأوراق المالية، وتم استبعاد المصارف الإسلامية من عينة البحث بسبب اختلاف عملها عن التجارية. وتم اختيار هذه المصارف بسبب توافر البيانات الخاصة بها للفترة (2005-2020)، وكونها من أقدم المصارف التي تأسست في العراق، و من الاوائل التي أدرجت في السوق، ويمكن إعطاء وصف بسيط لتلك المصارف وكما موضح في الجدول (1):

الجدول (1) المصارف عينة البحث

ت	المصارف	تاريخ التأسيس	تاريخ الادراج	نوع الملكية	رمز المصرف
1	مصرف بغداد	1999/2/18	2001/11/29	مساهمة خاصة	BBOB
2	مصرف شرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993/7/7	1995/3/18	مساهمة خاصة	BIME
3	مصرف الاستثمار العراقي	1993/7/13	1995/4/8	مساهمة خاصة	BIBI
4	مصرف الأهلي العراقي	1995/1/2	1996/6/15	مساهمة خاصة	BNOI
5	مصرف المتحد للاستثمار	1994/8/20	2004/7/8	مساهمة خاصة	BUND
6	مصرف سومر التجاري	1999/8/7	2001/8/20	مساهمة خاصة	BSUC
7	مصرف الائتماني العراقي	1998/7/25	2000/9/16	مساهمة خاصة	BROA
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999/3/22	2001/11/29	مساهمة خاصة	BEFI
9	مصرف الخليج التجاري	1999/10/20	2004/7/25	مساهمة خاصة	BGUC
10	مصرف الموصل للتبئية والاستثمار	2001/8/23	2005/9/1	مساهمة خاصة	BMFI
11	مصرف بابل	1999/4/6	2001/11/29	مساهمة خاصة	BBAY
12	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	2003/10/7	2006/9/1	مساهمة خاصة	BNOR

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية.

3 الجانبي النظرى

1.3.1 الجانبي النظرى

تواجه المصارف مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة المصرفية، وأن أغلبية هذه المخاطر ناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية للمصرف وهذا أدى إلى ظهور مشاكل وصعوبات لدى المصارف لتحمل العديد من المخاطر عند تنفيذ أنشطتها المختلفة، وتعود درجة هذه المخاطر أساساً إلى عدم فعالية أنظمة المراقبة التي توضع خصيصاً لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل في البيئة، لذلك أصبح لزاماً على المصرف أن يتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن (عثمان، 2008:14).

3.1 مفهوم المخاطر غير النظامية: تتعرض المصارف الحالية لمخاطر عديدة ناتجة عن ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية، لذلك تواجه المصارف مخاطر غير نظامية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر (شاهين والصباح، 2011:3). وتعرف المخاطر غير النظامية بأنها "تلك المخاطر التي تكون مصادرها خاصة منفردة تتعلق بمصرف معين وتحدث في أوقات غير منتظمة ولأسباب خارجة عن ظروف السوق وتلعب الإدارة دوراً فاعلاً في التأثير عليها ولا يتأثر السوق بشكل عام، وفي حالة حدوثها فإن آثارها تكون جسيمة وتكون درجة المخاطر عادة مستقلة عن الظواهر الاقتصادية بشكل عام وعلى العموم تتأثر هذه المخاطر بعوامل يمكن السيطرة عليها إذا توفرت الكفاءة الجيدة في الإدارة العليا والتمويلية للمصرف، ولذلك يمكن تجنبها" (رمضان، 2005:333)، ويرى (أبو صلاح وعبد الكريم، 2007:12) بأنها "المخاطر المتعلقة بالمصرف نفسه وهذا النوع يمكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة وسوء الاستثمار والمخاطر الاستراتيجية والتنظيمية والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بأسس الحوكمة".

وبناءً على ما سبق يمكن إعطاء تعريف إجرائي للمخاطر غير النظامية بأنها هي المخاطر التي ترتبط بمصرف معين ويؤثر على ربحيتها وعلى القيمة السوقية لها.

3.2 أسباب المخاطر غير النظامية: ثمة أسباب تؤدي إلى حدوث درجات متفاوتة من المخاطر، والتي تعرف عموماً بأنها مجموعة الظواهر الطبيعية والعامّة التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في نتيجة قرارات المصرف ويمكن تصنيف أسباب المخاطر غير النظامية كالأتي (البلقيني وواصف، 2004:27) (بلعوز وخورن، 2013:34) (جبرا، 2015:231):

1. الأسباب الطبيعية: وتتمثل في تلك العوامل التي تنتج عن وجود الظواهر مثل الفيضانات.
2. الأسباب الشخصية: هي تلك المسببات التي تنتج عن ظاهرة تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها سواء عن قصد أو بدون قصد، ولذلك تنقسم هذه الأسباب إلى:
 - أ- أسباب غير إدارية: يقصد بها العوامل المساعدة التي تؤدي إلى تكرار تحقق الظواهر الطبيعية مما يزيد من درجة خطورتها، وذلك نتيجة إلى التدخل الغير مقصود من البشر.
 - ب- أسباب إدارية: يقصد بها العوامل المساعدة التي تؤدي إلى تكرار تحقق الظواهر الطبيعية مما يزيد من درجة خطورتها، وذلك نتيجة للتدخل المقصود من البشر، مثل ظاهرة الاختلاس، حيث يقوم أمين الصندوق بالاستيلاء على العهدة المالية التي يجازته، ولذلك تزيد من خطر السرقة.

3.3 أساليب التعامل مع المخاطر غير النظامية: يتطلب من المصارف أساليب متنوعة للتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها والتي يمكن استعراضها في الآتي (رضوان، 2005:314-315) (موسى وآخرون، 2012:31) (اسود، 2016:47):

1. تجنب المخاطرة: يرفض المصرف أحياناً قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة.
2. تقليل المخاطرة: أما في هذا الأسلوب فإن المصرف ولتقليل المخاطر يقوم برصد سلوك المخاطر لمعرفة بعض العلامات التحذيرية فمثلاً من العلامات التحذيرية لمخاطر الائتمان ظهور بوادر التوقف عن الدفع مبكراً.
3. قبول المخاطرة: يقصد به قيام المصرف بتحمل المخاطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تلك المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء إيجابي لنفاذي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم الاحتفاظ باحتال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة، وفي الغالب يتم إتباع هذا الأسلوب عندما تستطيع المؤسسة تحمل تلك الخسائر المتوقعة بسبب صغر قيمتها قياساً بالعائد المتوقع منها، أو عندما لا يكون أمامها خيارات أخرى.
4. نقل المخاطرة: يقصد بها تحويل المخاطر للآخرين أو لجهات ثانية لديها الاستعداد لتحملها وذلك عن طريق التحوط مقابل المال، ويعد شراء التأمين إحدى وسائل نقل المخاطرة من طرف لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

3.4: مصادر المخاطر غير النظامية: تعتبر المخاطر غير النظامية دالة للعديد من الظروف التي قد تواجه المصرف، إذ يؤثر أي تغير في هذه الظروف على ربحيتها وبالتالي على قيمتها السوقية ويمكن تقسيم مصادر هذه المخاطر إلى مصدرين أساسيين كالآتي (عادل، 2014:187):

1. مصادر داخلية: من أهم المصادر الداخلية التي تؤدي إلى حدوث مخاطر غير نظامية في المصرف هي سوء الإدارة باعتبارها من المخاطر التي تكون سببها رئيسي من داخل المصرف، حيث إن القرارات الخاطئة التي تتسبب فيها إدارة المصرف تؤدي إلى حدوث آثار سلبية على نتائج أعمال المصرف وبالتالي على الاستئثار، مما يؤثر ذلك على أرباح المصرف وسمعتها وعلى قيمتها السوقية.
2. مصادر خارجية: تنقسم إلى: الظروف الصناعية: وهي تنشأ من ظروف خاصة تقع على نوع معين من الصناعات كظهور اختراعات جديدة، وظهور منافسين جدد، أو عدم قدرة المصرف على منافسة المصارف الأخرى، وكذلك صعوبة توفير المواد الخام، وهو ما يترك أثره على تدفقات المصرف والدورات التجارية الخاصة. ويقصد بها احتمال تقلب الحالة الاقتصادية الخاصة بالمصرف من كساد إلى رواج، ثم من رواج إلى كساد، وتؤثر هذه التقلبات تأثيراً ملحوظاً على صافي التدفقات المتوقعة للاقتراح الاستثماري.

3.5: أنواع المخاطر غير النظامية: هناك عدة أنواع من المخاطر التي يتعرض لها المصرف بصورة رئيسة وسوف يتم التركيز في البحث الحالي على البعض منها، وعلى النحو الآتي:

3.5.1 مخاطر السيولة: تتعرض المصارف من حين إلى آخر إلى مخاطر مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم، ولا بد للمصارف أن تحتاط لمثل هذه السحوبات أما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي بشكل نقد في خزانتها، أو ودائع المصارف والمؤسسات الأخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، وتوجد لمخاطر السيولة تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، حيث عرفه (شاهين، 2005:10) بأنه "عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى اندماد الملاءة المالية للمصرف". بينما عرفه (Asare-Bekoe, 2010:22) بأنها "عدم قدرة المصرف على استيعاب استرداد الودائع والمطلوبات الأخرى بكفاءة وتغطية زيادات التمويل في محفظة القروض والاستثمارات".

وبهذا يمكن إعطاء تعريف إجرائي لمخاطر السيولة بأنها عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الخاصة بالمعاملات المصرفية في الوقت المحدد لها وتؤثر سلباً على ربحية المصرف والقيمة السوقية لها.

3.5.1.1 أسباب مخاطر السيولة: هناك عدد من الأسباب التي تؤدي إلى مخاطر السيولة ومن هذه الأسباب هو السلوك الغريب للمودعين من الشركات والمؤسسات الذين قد يسحبون فجأة الأموال من المصرف دون سابق إنذار بموجب الخيارات المتاحة لهم، يؤدي السحب المفاجئ وغير المتوقع للودائع من قبل كبار الزبائن التي لا تستحق الدفع إلى ضغط شديد على سيولة المصرف، ومن هذه الأسباب ما يلي (الخطيب، 2005:210):

- أ- أسباب داخلية وتتمثل في ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الموجودات والمطلوبات من حيث آجال الاستحقاق وسوء توزيع الموجودات مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها في ظل عدم وجود موارد سائلة كافية.
- ب- أسباب خارجية: وتتمثل بالركود الاقتصادي وما يترتب عليه من تعثر، لبعض المشروعات مع عدم قدرتها على سداد التزاماتها للمصارف الدائنة في آجال استحقاقها. والأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

ج- أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسهيل الموجودات المتداولة: ازدياد حالات السحب والأخص المبالغ الكبيرة مما يدفع المصرف لتسبيل بعض موجوداته بقيمة أقل من قيمتها الدفترية للوفاء بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيته.

د- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة.

وَمَا سَبَقَ يَبِينُ أَنَّ مَخاطِرَ السَّيُولَةِ نَتَشَأُ نَتِيجَةً لِعَدَمِ التَّنَاسُقِ فِي آجَالِ اسْتِحْقَاقِ مَوْجُودَاتٍ وَمَطْلُوبَاتِ الْمَصْرَفِ (Ghosh, 2012:320).

3.5.1.2 آثار مخاطر السيولة: يكون على المصرف الذي يعاني من نقص في السيولة اللجوء للقيام بمعاملات بتكلفة كبيرة مما قد يؤدي إلى فقدان الأرباح وفي أسوأ سيناريو يمكن أن تؤدي مخاطر السيولة إلى حالة إفلاس المصارف إذا كانت غير قادرة على القيام بالمعاملات حتى بالأسعار الجارية ولمخاطر السيولة ثلاثة جوانب أساسية وهي نقص شديد في السيولة، و احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الموجودات السائلة تنظر إلى السيولة باعتبارها وسادة أمان، والقدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية (منصور، 2018:392).

3.5.1.3 ضوابط الحد من مخاطر السيولة: إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكد من أن المصرف قادر على مقابلة كافة الالتزامات التعاقدية وعلى ذلك يجب أن يشمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر هي تطبيق نظم معلومات مصرفية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة، وتحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة، والإدارة الجيدة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية، المحافظة على مستوى كافٍ من الموجودات السائلة، ويجب على المراقبين أن يكونوا على علم بأسلوب إدارة المصرف لموجوداته والتزاماته وكذلك البنود خارج الميزانية، مع التحقق من إن هذا الأسلوب يوفر السيولة الكافية للمصرف لمواجهة كافة الالتزامات التعاقدية (حنفي، 2002:178) (شاهين، 2005:11).

3.5.2 مخاطر الائتمان القندي: هنالك تعريفات عديدة تناولت مخاطر الائتمان حيث عرفها (الزيدي، 2001:174) بأنها "احتمال عدم مقدرة الزبون المقترض من سداد الائتمان وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان". ويرى (الخليل، 2004:54) بأنها "المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف التي يشكل منح الائتمان نشاطها الرئيسي وهي تقتضي دراسة وتحليل الملاءة المالية للزبائن التي قد تتغير مع الزمن لأسباب وعوامل معينة، مما قد يترتب عليها إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته وفق أحكام الاتفاق". كما بين (Rose & Hudgins, 2008: 477) بأنها "تلك المخاطر التي يواجهها المصرف بسبب عدم إمكانية أو عدم رغبة المقترض بسداد كل أو جزء من التزاماته".

3.5.2.1 عوامل مؤثرة على المخاطر الائتمانية: ترتبط مخاطر الائتمان بالعديد من مجالات التدقيق داخل المصرف، بما في ذلك مخاطر محفظة القروض والسلف التي قد تتحقق نتيجة عوامل خارجية وداخلية يمكن ذكرها على النحو التالي (الخطيب، 2005:111):

- العوامل الداخلية: ويأتي على رأسها ضعف إدارة الائتمان، كفاءة قسم القروض سواء لعدم الخبرة أم لعدم التدريب الكافي أو عدم توافر سياسة رشيدة سواء لمنح الائتمان أم مناعته.
 - العوامل الخارجية: وتشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية واتجاه الاقتصاد القومي نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- 3.5.2.2 آثار المخاطر الائتمانية:** تواجه المصارف العديد من الآثار السلبية التي تهدد سلامتها وبقائها ومن أهمها (منصور، 2018:380):
- عدم قدرة المصارف على تحصيل الأقساط المستحقة وكذلك فوائدها في مواعيد استحقاقها مما يؤدي إلى تجميد جزء كبير من موارد المصرف واستقطاع جزء من الأرباح لتغطية المخصصات.
 - انخفاض معدل دوران القروض التي يقوم المصرف بتوظيفها مما يؤثر على صافي دخل المصرف والقيمة السوقية لحقوق الملكية، وحرمان المصارف من عوائد الاستثمارات البديلة.
 - إجماع المصارف عن منح قروض جديدة خوفاً من تعثر الشركات المقترضة في المستقبل وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة لدى المصرف وانخفاض معدل العائد وبالتالي انخفاض قيمتها السوقية.
 - زيادة احتمال عجز المصرف عن الوفاء بحقوق أو بودائع المودعين مما يؤدي في النهاية إلى الفشل المالي للمصرف وانهياره. كما يتطلب إدارة الديون المتعثرة مستويات إدارية على مستوى عالٍ من الكفاءة والخبرة وهؤلاء كان من الممكن الاستفادة منهم في أعمال أكثر فائدة للمصرف.

3.5.2.3 أساليب السيطرة على المخاطر الائتمانية: في ضوء المخاطر التي يتعرض لها الائتمان النقدي، فإن من أهداف المصرف الرئيسية كغيره من الوحدات الاقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح واستقرارها على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح، وتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة للتحكم في كل من المخاطر الخاصة والمخاطر العامة ومن هذه الأساليب ما يلي (شاهين، 2010:10):

- وضع قيود على تصرفات إدارة المنشأة بحق بموجبها للمصرف بمتابعة القرض من خلال الحطة الاستثنائية للمنشأة وأسلوب استخدامها للقرض وعدم تراجع ودائع الزبون، والالتزام مع الزبون المقترض على سعر فائدة متحرك وفقاً للسعر السوقي لها.
- سداد قيمة الفائدة مقدماً والالتزام بجدول زمني لسداد القرض.
- تقديم رهونات العقارية بالإضافة إلى الضمانات الشخصية.

3.5.3 مخاطر عدم كفاية رأس المال: يعد موضوع كفاية رأس المال من أبرز المواضيع التي تهتم بها المصارف والأجهزة الرقابية لما له من أثر على إدارة المصرف وحماية ممتلكاته وأموال المودعين. ويقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى (محمد واخرون، 2013:5). وتعتبر مخاطر رأس المال من أكثر أنواع المخاطر أهمية وأقدمها بالرغم من ظهور أنواع حديثة من المخاطر، كما لم يعد من المناسب التعامل مع مخاطر رأس المال منفصلة عن أنواع المخاطر الأخرى وخاصة مخاطر التشغيل، مع العلم أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد طالبت المصارف بضرورة الاحتفاظ بمعدل كفاية (ملاءة) رأس مال مناسب لا يقل عن (8%) وتم تحديده في العراق الى (12%) وذلك لتغطية مخاطر الائتمان أي احتمال عدم إيفاء المقترض بتسديد مبلغ القرض والفائدة المستحقة عليه في تاريخ استحقاقه و احتمال تحقق الحسارة نتيجة ذلك لنا لا بد من تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية وبالتالي تخفيض هامش الحسارة الناجمة عنها وإمكان إدارة المصرف أن تتحقق اذا كانت علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستقرة و تتمتع بمقدرة على المتابعة ومراقبة القرض بعد منحه والتأكد من الأنشطة التي يستعمل بها (الشعري، 2009:195). ومفهوم مخاطر رأس المال المصرفي ينصب حول عدم كفاية رأس المال المصرفي للوفاء بالتزاماته وظهور أعراض انخفاض حاد في صافي قيمة الموجود وهو ما ينعكس سلباً على القيمة السوقية للمصرف ويهدد استقراره واستقراره (منصور، 2018:7).

3.5.3.1 أهداف كفاية رأس المال: تعتبر كفاية رأس المال آلية رقابية في يد البنك المركزي يهدف من خلالها إلى (صورية، 2020:27):

- تقوية رأس مال المصرف، بحيث يكون قادراً على امتصاص الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الأزمات المالية المفاجئة والتي تؤثر على استمرارته في النشاط في ظل المخاطر التي يتعرض لها.
- تمكن المصرف من استيعاب التكلفة الخارجية، سواء تعلق الأمر بالتكلفة الاجتماعية المتعلقة بحقوق المودعين أو التكلفة الاقتصادية المتعلقة بالمخاطر والاستقرار المالي وما يترتب عليها من مخاطر على الاقتصاد الحقيقي، عن طريق ربط مخاطر برأساله ويمكن هذا الأخير من امتصاص خسائره، وبهذا يمكن القول إن أهمية كفاية رأس المال تكمن في تقوية المركز المالي للمصرف والرفع من ملاءته، بحيث يكون قادراً على مواجهة خسائره بنسبة كبيرة.

3.5.3.2 آثار مخاطر عدم كفاية رأس المال: تحدث مخاطر رأس المال (مخاطر الملاءة المالية) عندما يصبح رأس مال المصرف غير قادر على تغطية الخسائر التي تتولد نتيجة تعرض المصرف للمخاطر المختلفة، لذلك فإن تعرض المصرف لحجم كبير من المخاطر قد يؤدي إلى إعاقة المصرف حيث أن احتفاظ المصرف بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات عالية يمكن المصرف من تحمل مخاطر أكثر، وعلى ذلك تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات، ويعجز المصرف عن الوفاء بالالتزامات حينما تصبح حقوق المساهمين سالبة وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية لموجوداته والقيمة السوقية للمطلوبات، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الموجودات (منصور، 2018:7).

3.2: الربحية المصرفية: يعتبر الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية هو تعظيم الأرباح وذلك بهدف إثبات كفاءتها وقدرتها على الاستمرار والمنافسة، وكذلك يعتبر الهدف الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة، وذلك لمواجهة المخاطر والأزمات، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين قيمتها السوقية، وتسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة المساهمين عن طريق تحقيق أعلى مستوى من الأرباح في ظل بيئة اقتصادية متغيرة. ويعرف الريح من منظور لغوي على "انه الزيادة في التجارة"، واصطلاحاً يعرف "على انه ذلك القدر الباقي من محاولة تنمية المال من خلال بيع الخدمات بالنسبة للمصرف ومن خلال شراء السلع وبيعها بسعر أعلى من سعر الشراء بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي تتعامل بالسلع والبضائع" (المشهوراوي، 2007:64). وينظر اليه من منظور مالي على أنه "ذلك الريح الذي لا يقل مستواه عن الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولتحقيق هذا الريح لا بد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر، واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من الحصول على عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم تحصيلها من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس النوع من المخاطر وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذاك" (أبو زعيتر، 2006:69). أما الربحية المصرفية فنعرف "على أنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وفي جودة ادارتها وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بمخاطرة معينة وتوفير الغطاء ضد المشاكل قصيرة الأمد" (Greuning & Bratanovic, 2009:101). كما يمكن تعريف الربحية "على أنها المؤشر الذي يقيس تنافسية المصرف وجودة الادارة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فالربحية تعكس النتيجة الصافية لمختلف السياسات والقرارات الإدارية، وتعطي إشارة على إمكانية المصرف زيادة رأساله وتحمل مخاطره واستيعاب خسائره وتوفير عائد مناسب للمستثمرين" (فلاح، 2018:59).

بناء على ما سبق يمكن القول بأن الربحية "تعبر عن العلاقة القائمة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة، فهي بمثابة المعيار أو المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال استغلال وسائل الاستغلال الأمثل" (الغافود، 2019:15).

3.2.1 أهمية الربحية المصرفية: تعيش المصارف بطبيعتها في حالة منافسة شديدة فيما بينها في كافة المجالات وهي تنفق مبالغ كبيرة بهذا الاتجاه ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصارف التجارية الى جني الأرباح المعقولة لأن الربحية تعد مؤشراً للكفاءة والاستغلال الأمثل للموارد البلد وثرواته (العلاق، 2001:117). وتكمن أهمية الربحية في كونها مقياس لمدى نجاح او فشل اي مؤسسة مالية، إذ تعد الربحية من أهم أهداف الادارة المالية لكن ليس دائماً، فالمؤسسات المالية حديثة النشأة تحتاج الى مدة زمنية لإثبات وجودها، وبالتالي القدرة على جني الأرباح فضلاً عن ان في مراحل التأسيس عادة تكون النفقات الاستثمارية عالية جداً مما يظهر ان الربحية المتحققة قليلة لا بل في بعض الاحيان تظهر خسائر، وبالتالي مقياس الربحية مهم للمؤسسات المستمرة في عملها وليست حديثة التأسيس (Nguyen, 2001:35). وكذلك تعد الربحية أهم أداة في كل مصرف لأنها تعتبر مؤشراً للكفاءة على إدارة موجوداته وتحقيق الأرباح منها، مما يعني القدرة على مقابلة المخاطر التي يتعرض لها وإمكانية تحقيق الاستثمارية والنمو مستقبلاً، وتزيد من ثروة المساهمين، وتعزز الثقة في المصرف وتسهل له عمليات زيادة رأس المال أو الحصول على ما يحتاج من تمويل، كما وتعزز من ثقة المودعين في المصرف والمستثمرين المحتملين (عثمانية و بو مزاید، 2021:4).

3.2.2 وظائف الربحية المصرفية: توجد عدید من وظائف للربحية المصرفية (البديري، 2000:53) (بن ختو، 2018:4):

1. أن الأرباح ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف حتى يستمر في نشاطه التشغيلي، وعادة ما يتعرض المصارف إلى مخاطر متعددة كمخاطر السيولة والائتمان، ومخاطر رأس المال.
 2. أن الأرباح ضرورية للمصارف لأنها تسهم في تكوين الاحتياطيات وتفيد الأرباح بالآتي:
- إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.

- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عند زيادة رأسها إذا كان مسموحاً به قانوناً.

- إعطاء المساهم عائداً مقبولاً على رأس المال يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

- تقبيل الأرباح الجهد التي بذلت بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.

3.2.3 القرارات المتعلقة بالربحية المصرفية: وتعمل المصارف التجارية على تحقيق أهدافها في الربحية من خلال قرارين، هما قرار الاستئثار وقرار التمويل وكالاتي (عقل، 2006:30) (تيلي، 2016:44):

- قرار الاستئثار: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستئثار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الموجودات بطريقة توازن بين الاستئثار المناسب في كل بند من بنود الموجودات.

- قرار التمويل: وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستئثار في موجوداتها.

3.2.4: مصادر الربحية المصرفية: على الرغم من اعتبار المصارف التجارية مؤسسات وساطة مالية، إلا أنها تمثل في النهاية منشأة أعمال اقتصادية تسعى لتحقيق هدف استراتيجي يتمحور حول تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية لحملة الأسهم، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تعتمد إدارة المصرف على استئثار أموالها في موجودات تولد أكبر قدر ممكن من الربحية (فلاح، 2018:61)، وسيتم إنجاز بعض من المصادر الأساسية للربحية في المصارف التجارية كما يلي (أبوموسى، 2000:118) (حمودناجي، 2017:10-9):

4. الدخل من فوائد القروض: تتجلى الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية اقتراض الأموال على هيئة ودائع بهدف إعادة إقراضها إلى الجمهور بمعدلات فائدة أعلى.

5. اجور الخدمات التي تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استثمارات اقتصادية ومالية واعداد دراسات جدوى اقتصادية.

6. عوائد العملة الأجنبية أي الارباح المتحققة من الفرق بين اسعار الشراء والبيع.

7. إيرادات أخرى كعوائد الاستئثار في الاوراق المالية.

8. إيرادات التشغيل الأخرى ذات الصلة بالعمل المصرفي: وتشمل الإيرادات المنحصلة من الأعمال المصرفية غير التقليدية مثل الخدمات المصرفية التجارية والخدمات الاستشارية المالية.

3.2.5: وسائل تعظيم ربحية المصارف: هناك عدة وسائل يستخدمها المصرف بقصد تعظيم ربحيته ومنها (عيسى، 2010:164) (فلاح، 2018:72) (عثمانية وبومزايد، 2021:5):

- البحث عن فرص وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لربان جديد أو خدمات جديدة للربان الحاليين.

- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بالتشريعات المصرفية زيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين المصارف، إلا أن الممارسين غالباً ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل، ولاسيما أن أسعار الفائدة لها حد أدنى وحد أعلى، ويتوقف السعر على ظروف الزبون.

- العمل على تفعيل مبادئ الحوكمة بالشكل الذي يضمن تحقيق الشفافية في الأداء وإدارة الأنشطة والعمليات بطرق آمنة وسليمة، وتفعيل الرقابة على الجهاز المصرفي مع ضرورة مراعاة حقوق أصحاب المصالح في المصرف من مساهمين وموظفين وربان.

- ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي بغية تطوير نظم ووسائل تقديم خدمات مصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء بما يتلاءم مع التطور المتسارع والدور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في سبيل ضمان كسب نأج للربان المرتقبين والحفاظ على ربان الحاليين.

- الاستخدام الحذر للرافعة المالية (نسبة الموجودات الممولة عن طريق الدين / حقوق الملكية).

- الإدارة الجيدة لمنظمة الموجودات لمواجهة متطلبات السيولة بينما يتم البحث عن أعلى العوائد من أية موجودات مقتناة.

- السيطرة الجيدة على التعرض للمخاطر حتى لا تتآكل الأرباح ورأس المال من قبل الخسائر التي يمكن أن تتحقق نتيجة لذلك.

3.3: القيمة السوقية للمصرف: إن الهدف الرئيسي للمصرف هو مضاعفة قيمتها السوقية، لذا يسعى مجلس إدارة المصرف إلى مضاعفة ثروة المالكين من خلال مضاعفة القيمة السوقية للمصرف والتي تنعكس قيمتها من خلال قيمة أسهم المصرف المدرجة في سوق الأوراق المالية (صوان وزائد، 2020:14) وللقيمة مفاهيم واسعة يتخلط ويتداخل بمعظم جوانب الحياة ويتحكم بها، و يختلف مفهوم القيمة عن التكلفة، فالتكلفة تعني قيمة الدينار لعوامل الإنتاج (الأرض، والعالة، ورأس المال، والإدارة) المطلوبة لخدمة الموجود، ويوجد فرق مائل بين القيمة والتكلفة، إذ إن هناك من يعد أن التكلفة أوسع محتواها من مفهوم القيمة لأنه يتم عن طريقها حساب الموجودات والمطلوبات في الميزانية ولا يمكن تقديم المعلومات في الميزانية بدون تكلفة، كما إن مصطلح القيمة يختلف تماماً عن السعر فالسعر ما يجب أن يدفع أما القيمة هي ما يجب أن يحصل عليه المستثمر عند استئثار أمواله في مجال معين بمعنى آخر أن السعر ما هو إلا كائن أما القيمة هي ما يجب أن تكون ومن ثم فإن قيمة أي مصرف أو أي شركة تقاس بقيمة موجوداتها ومطلوباتها (قيمة المصرف = قيمة حق الملكية + قيمة الدين) (المياح و البناء، 2019:14). أما القيمة السوقية فيعرفها بأنها "القيمة التي تتحدد في سوق الأوراق المالية، والتي تفرزها عوامل العرض والطلب على السهم" (John, 1996:367). وعرفها (النصار، 2002:29) بأنها "عبارة عن قيمة توازنية بين العرض والطلب، ومن ثم فإنها تمثل إجماع السوق على قيمة السهم، وتعكس هذه القيمة ما يمكن أن يدفعه المستثمر فعلياً مقابل الحصول على السهم العادي في سوق الأوراق المالية".

ويرى كل من (الهاشمي والجبوري، 2017:8) بأنها "مقياس من وجهة نظر المالكين والتي يمكن من خلالها تقدير قيمة المصرف وان تعظيم هذه القيمة لا يتم تحقيقه بسهولة، وينظر المستثمر في السوق المالي لهذه القيمة بأنها مؤشر لنجاح أو فشل المصرف".

3.3.1: أهمية القيمة السوقية للمصرف: إن أهمية القيمة السوقية للمصرف تكمن في نقاط التالية (شعير واخرون، 2019:8):

1. الاستئثار في الموجودات التي تدر عوائد عالية.

2. خفض كلفة العمليات التشغيلية.

3. الفرص المتاحة لدخول الاسواق الجديدة.

4. تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحالية وكذلك تقييم التدفقات النقدية المستقبلية تحت ظروف عدم التأكد.

3.3.2: مداخل القيمة: توجد ثلاثة مداخل للقيمة وهي (Hitchner: 2003:7):

- **مدخل الدخل Income Approach:** الذي يستند اليه المقيمين في تقويم أحجاز الوحدة الاقتصادية من خلال المعلومات التي يتم الحصول عليها من كشف الدخل والكشوفات المعدة على ضوءها.

- **مدخل السوق Market Approach:** الذي يوجهه يقوم المقيمين بتطبيق تعليمات التقويم للوحدات الاقتصادية العامة أو التعليمات التي تم استخدامها نتيجة نشوء صفقات تجارية بين الوحدات الاقتصادية العامة والوحدات الاقتصادية الخاصة، أو بالأحرى التعليمات التي تُستحدث في السوق نتيجة التعاملات التجارية في السوق بين أطراف مختلفة.

- مدخل الموجود **Asset Approach**: الذي من خلاله يتحتم على المتعدين الاختيار بين تقوم الموجودات الملموسة بمعزل عن الموجودات غير الملموسة، أو يقوم بدمج الموجودات الملموسة وغير الملموسة في مجموعة واحدة وتقييمها.
- 3.3.3: تعظيم القيمة السوقية للمصرف**: ان تعظيم القيمة السوقية للمصرف اصبحت هدفا مركزيا واستراتيجية للمصارف وشركات الاعمال والمدراء المالىن التي اعطت مساندة كبيرة لأجل النظريات والدراسات التحليلية في حقل الادارة المالية بغية بيان الالية في تعظيم القيمة السوقية للسهم وتعظيم ثروة الملاك والتي برزت من خلال العوامل الاتية (عبد الرسول، 2015:214):
- يتطلب تعظيم القيمة السوقية للمصرف بان تكون الوحدات التشغيلية في المصارف اقل كلفة وأكثر كفاءة وتقدم خدمات ذات جودة مرتفعة بأقل الاسعار.
- لتعظيم القيمة السوقية للمصرف يجب تطوير خدمات يرغبها ويحتاجها الزبون لهذا فان دافع الربح يؤدي لتطور تكنولوجيا وفرص عمل جيدتان.
- لتعظيم القيمة السوقية للأسهم من الضروري توفير خدمات ما بعد البيع.

3.3.4 أسباب زيادة القيمة السوقية: إن الزيادة في القيمة السوقية تعزى للعديد من الاسباب ،أهمها(الانصاري، 2020:101):

- درجة تطور نشاط السوق خاصة دخول عدة ابتكارات مالية حديثة التي تعرف بالمشتقات (المستقبلات، المبادلات، الخيارات) مما حفز الكثير من المستثمرين في طلب تمويل عن طريق اصدار انواع مختلفة من الادوات المالية الحديثة والتقليدية التي تشجع طلبات المستثمر والمدرخ في وقت واحد، وبدوره ينعكس في زيادة عدد الاسهم المدرجة، وينتج عن ذلك زيادة القيمة السوقية للسهم.
- تعتبر الزيادة في الطلب على الاوراق المالية ناتجة عن الزيادة في التحرر المالى وتمتع الاسواق بالاستقرار والشفافية، اذ انها عوامل تسبب ارتفاع مؤشرات اسعار السوق، وتعد من الاسباب الهامة في زيادة القيمة السوقية.
- التطور الهائل الحاصل في مجال الاتصالات والابتكارات الالكترونية وثورة التكنولوجيا بالأخص بعد دخول اظمة الكمبيوتر.

2. المحور الثالث: الجانب العملي

4.1: جانب التحليل المالى:

4.1.1 التحليل المالى للمتغيرات المستقلة

1. **مخاطر السيولة**: يمكن قياس مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف التجارية المبحوثة عن طريق مؤشر النقدية ، إذ تم احتساب هذه النسبة بقسمة النقد في صندوق ولى المصارف ولى البنك المركزي إلى إجمالي الودائع، ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، حيث تم استخلاص النتائج المعروضة في الجدول (2)، والتي أشارت إلى أن هذه النسبة بلغت (102.62%) لدى كافة المصارف المبحوثة ولكافة سنوات البحث وحسب المؤشر الكلي، حيث كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يلي:

أ- تحليل مخاطر السيولة حسب المصارف: بينت نتائج التحليل المالى في الجدول (2) على المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:

- ارتفاع مخاطر السيولة لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف ولكافة أعوام البحث والبالغ (102.62%) وهي كل من (مصرف بابل)،(مصرف الشرق الأوسط)،(مصرف بغداد)،(ومصرف الخليج التجاري)،(مصرف الشمال)،(مصرف المتحد)،(مصرف الاقتصاد) والتي بلغت (93.18%)، (79.92%)، (75.08%)، (74.01%)، (73.69%)، (70.86%)، (56.02%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي للنسب، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الارتفاع الى قيام المصارف بالاستثمارات المختلفة واتباع سياسة مجازفة في سبيل الحصول على ربحية اعلى للمحافظة على قيمة سوقية مرتفعة في السوق.
- انخفاض مخاطر السيولة لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام البالغ (102.62%) لكافة المصارف ولكافة سنوات الدراسة وهي كل من (مصرف الائتمان)،(مصرف الموصل)،(مصرف الاستثمار العراقي)،(مصرف الأهلي العراقي)،(مصرف سومر التجاري) بنسب (105.84%)، (113.93%)، (121.48%)، (158.94%)، (208.53%) على التوالي بحسب الترتيب التصاعدي للنسب، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الانخفاض إلى زيادة الاحتفاظ بالنقدية، واستثمار جزء منها في الموجودات ذات المخاطرة المنخفضة لتحقيق نسب ربحية معقولة مع المحافظة على قيمة سوقية مرتفعة، وانخفاض مخاطر السيولة يؤدي إلى زيادة تعامل المودعين مع المصارف لزيادة ثقتهم بها وبالنتيجة تؤدي إلى زيادة أرباح المصارف وبالتالي ارتفاع قيمتها السوقية، وبين الجدول (2) نتائج هذا المؤشر.

- ب- **تحليل مخاطر السيولة حسب السنوات**: سجلت المصارف المبحوثة مخاطر مرتفعة خلال سنوات (2006)، (2009)، (2012)، (2014)، (2005)، (2013)، (2011)، (2010) وبنسب (90.85%)، (88.84%)، (88.50%)، (88.33%)، (81.29%)، (80.64%)، (79.57%)، (78.13%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي، ويمكن ان نرجع سبب ذلك الى قيام المصارف بزيادة الاستثمار في الموجودات التي تولد عائداً للمصارف وهذا يؤثر بشكل إيجابي على القيمة السوقية للمصرف ، او يمكن أن يرجع سبب الزيادة إلى حالة الحرب التي مر بها البلد في العام (2014) مما أدى إلى قيام الزبائن بسحب أموالهم نظراً لعدم ثقتهم بالجهاز المصرفي وهذا بشكل ضغوطاً على وضع المصرف المالى واستقراره ، وضعف قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها المالية مما يؤثر بشكل سلبي على قيمتها السوقية. و يتضح من نتائج التحليل في الجدول (2) ان غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت مستويات مخاطر منخفضة حسب المؤشر السنوي لهذه النسبة، اذ سجلت المصارف (عينة البحث) في الفترة المبحوثة أعلى نسبة للسيولة النقدية والذي يفوق المتوسط العام في السنوات (2008)، (2007)، (2016)، (2015)، (2019)، (2017)، (2018)، (2020) وبنسب (103.21%)، (103.44%)، (119.66%)، (122.41%)، (123.42%)، (127.8%)، (130.20%)، (135.66%) وذلك على التوالي وحسب الترتيب التصاعدي ، وهذا يشير الى ان خلال هذه السنوات كانت المصارف قادرة على مواجهة طلبات سمحويات المودعين أدى بالنتيجة الى زيادة ثقة المتعاملين مع المصارف وبالتالي إلى زيادة قيمتها السوقية.

الجدول (2) مؤشر التقديرة للمصارف عينة البحث
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات من الميزانيات الخاصة لمصارف المسجلة في سوق العراق لأوراق المالية وبرنامج Excel

مؤشر المصارف	السنوات																المصارف	ت
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
75.08	96.45	86.19	100.83	70.99	68.58	95.33	66.53	72.81	77.61	65.40	71.06	72.20	50.65	63.00	77.39	66.30	بغداد	1
93.18	91.15	73.16	39.42	113.12	146.16	85.63	52.78	54.45	113.82	91.39	102.65	116.77	109.94	98.53	93.19	108.75	بابل العراقي	2
121.48	132.97	143.89	148.83	156.84	167.90	152.00	138.45	81.71	82.17	83.23	107.52	129.70	136.28	130.73	96.17	55.21	الاستثمار العراقي	3
158.94	105.26	141.78	199.40	216.26	248.36	212.83	121.08	106.32	166.40	145.25	98.03	130.19	112.74	180.49	209.28	149.44	الأهلي العراقي	4
105.84	235.89	217.29	253.17	113.53	46.81	186.99	64.70	51.68	51.37	74.99	48.70	72.17	79.33	66.33	53.12	77.37	الائتمان	5
70.86	16.68	11.30	11.28	55.95	82.22	51.65	19.09	32.54	87.61	45.77	73.41	126.91	151.20	122.52	120.92	124.77	المتحد	6
208.53	458.68	379.72	371.30	291.67	316.99	243.97	181.96	176.14	141.43	122.71	143.55	75.95	206.06	104.91	50.12	71.30	سومر التجاري	7
74.01	129.73	128.11	106.49	84.97	71.99	65.85	80.21	88.40	61.38	44.56	39.96	30.93	41.84	47.52	57.90	104.39	الخليج	8
79.92	119.23	120.60	110.67	132.28	19.05	102.94	97.67	76.48	75.34	73.19	74.23	78.61	50.44	52.35	57.91	37.79	الشرق الأوسط	9
56.02	28.35	14.43	31.24	48.99	18.76	17.86	32.71	35.10	37.33	56.99	58.47	75.49	93.66	156.04	117.95	72.93	الاقتصاد	10
73.69	40.43	25.19	29.29	84.35	68.43	74.56	76.00	73.62	83.22	68.59	67.60	82.07	106.21	123.00	77.23	99.30	الشمال	11
113.93	173.09	139.40	160.45	165.24	180.63	179.27	128.80	118.39	84.33	82.81	52.39	75.09	100.11	95.63	79.01	7.6	الموصل	12
102.62	123.42	130.20	127.85	119.66	122.41	88.33	80.64	88.50	79.57	78.13	88.84	103.21	103.44	90.85	81.29	86.38	مؤشر السنوات	

2. مخاطر الائتمان النقدي، يمكن قياس مخاطر الائتمان النقدي التي يتعرض لها المصارف التجارية المبحوثة عن طريق مؤشر الائتمان النقدي، إذ تم احتساب هذه النسبة بقسمة الائتمان النقدي الى مجموع الموجودات ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، حيث تم استخلاص النتائج المعروضة في الجدول (3) والتي أشارت إلى أن هذه النسبة قد بلغت (27.35%) لدى كافة المصارف المبحوثة ولكافة سنوات الدراسة وحسب المؤشر الكلي، وتشير النتائج إلى أن المصارف المبحوثة لديها القدرة القليلة في استثمار موجوداتها في عمليات الائتمان النقدي، حيث كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يلي:

- أ- التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل المالي لمخاطر الائتمان النقدي والمذكورة في الجدول (3) على المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:
 - ارتفاع مخاطر الائتمان النقدي في معظم المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف وأعوام البحث والبالغ (27.35%) لدى كل من (مصرف المتحد)، (مصرف الموصل)، (مصرف بابل)، (مصرف الشمال)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف سومر التجاري)، (مصرف الائتمان)، (مصرف الخليج)، وبنسب (40.28%)، (32.06%)، (31.90%)، (31.13%)، (29.65%)، (28.83%)، (27.87%)، و(27.70%) وعلى التوالي وحسب الترتيب التنازلي للنسب، ويمكن أن يرجع سبب ذلك إلى قيام المصارف بمنح الائتمان بشكل كبير بدون النظر إلى المركز المالي للزبون، وعدم قيام المصرف بالمتابعة الدورية لمعرفة الغرض القرض مما أدى بالنتيجة إلى عدم قيام الزبائن بسداد التزاماتهم في الموعد المتفق وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الربحية لتغطية تلك المخاطر وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق.
 - انخفاض مخاطر الائتمان النقدي لباقى المصارف في العينة عن المتوسط العام البالغ (27.35%) وفي كل من (مصرف الاقتصاد)، (مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف شرق الأوسط)، (مصرف بغداد)، وبنسب (24.49%)، (22.38%)، (16.63%)، (15.35%) وعلى التوالي بحسب ترتيب التنازلي للنسب، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الانخفاض إلى قيام المصارف باتباع سياسة انكماشية للائتمان للتحوط الغير المبرر للمخاطر جراء استخدام أموالها على شكل ائتمان نقدي.
- ب- النتائج حسب المؤشر السنوي: يتضح من نتائج التحليل في الجدول (3) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد خفضت مستويات المخاطر المرتفعة حسب المؤشر السنوي لهذه النسبة، إذ سجلت المصارف (عينة البحث) في الفترة المبحوثة أعلى مخاطر الائتمان النقدي والذي يفوق المتوسط العام في السنوات (2013)، (2014)، (2011)، (2016)، (2012)، (2015)، (2010)، (2005)، (2017) وبنسب (34.60%)، (32.28%)، (31.54%)، (30.73%)، (30.72%)، (30.12%)، (29.02%)، (28.82%)، على التوالي وحسب الترتيب التنازلي للنسب، ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى قيام المصارف بمنح ائتمان نقدي أكثر من السنوات الأخرى بسبب زيادة حصولها على الودائع وزيادة ثقة المودعين بها مما تمكن من اتباع سياسة توسعية لمنح الائتمان مما أدى ذلك إلى عدم قيام الزبائن بتسديد التزاماتهم حسب الاتفاق وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الغير المستقرة التي مر بها العراق مما أدى إلى فشل معظم المشاريع الاستثمارية للزبائن وبالتالي اثرت على مركزهم المالي مما أدى إلى ارتفاع مخاطر الائتمان النقدي، وسجلت المصارف المبحوثة ادنى نسب من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي لمخاطر الائتمان النقدي من خلال سنوات (2019)، (2018)، (2006)، (2020)، (2009)، (2007)، (2008) وبنسب (26.47%)، (26.38%)، (25.14%)، (23.14%)، (22.54%)، (18.63%)، (11.49%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي للنسب، ويعود ذلك إلى خوف إدارات المصارف في منح الائتمان بسبب الظروف السياسية للبلاد، وعدم قدرة المصارف على التنبؤ بالظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية في تلك الفترة وكذلك بسبب الأوضاع الصحية التي مر بها العراق والعالم بسبب انتشار وباء كورونا وإيقاف جميع النشاطات مما أدى إلى قيام غالبية المودعين بسحب نسب عالية من ودايعهم من المصارف لذلك لم تتمكن المصارف زيادة مصادر تمويل الائتمان، وقامت المصارف باتباع سياسة انكماشية لمنح الائتمان للتحوط من مخاطر عدم التسديد.

الجدول (3) نسبة مخاطر الائتمان التقدي للمصارف عينة البحث

مؤشر المصارف	السنوات																المصارف	ت
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
15.3 5	9.98	13.21	14.5 4	13.3 6	16.2 5	15.3 5	12.5 3	12.4 2	11.3 3	17.1 1	18.8 1	9.91	8.72	15.9 7	14.65	41.4 0	بغداد	1
31.9 0	23.63	23.14	25.4 3	31.9 0	40.1 4	41.0 9	56.0 3	58.0 5	17.6 4	25.7 4	13.9 8	8.23	7.27	24.1 7	36.81	77.1 6	بابل العراقي	2
29.6 5	24.29	27.65	23.2 4	20.6 9	17.8 9	22.4 1	29.6 2	46.9 0	47.7 4	38.4 9	33.4 5	13.2 8	8.26	18.5 9	27.14	74.6 8	الاستث مار العراقي	3
22.3 8	35.53	26.70	14.6 1	22.2 5	21.5 4	30.3 1	26.8 7	21.4 4	20.4 9	27.9 3	34.3 8	19.7 5	14.8 2	14.0 5	16.46	11.0 1	الأهلي العراقي	4
27.8 7	14.19	15.47	16.2 5	17.5 3	57.0 9	10.8 4	19.6 6	41.9 9	13.2 8	22.7 6	23.2 8	32.2 3	15.0 6	52.9 0	67.23	26.2 1	الائتمان	5
40.2 8	17.00	41.74	66.1 5	63.3 5	61.4 2	55.7 8	71.9 7	71.2 5	54.8 4	43.7 4	50.5 4	24.9 6	1.96	5.41	8.22	6.11	المتحد	6
28.8 3	13.82	21.93	19.2 7	24.3 1	30.7 2	31.1 4	34.0 8	33.9 5	27.6 4	44.9 4	41.0 1	49.4 6	21.6 0	25.1 1	39.57	2.76	سومر التجاري	7
27.7 0	24.86	26.34	29.6 5	33.8 6	35.8 5	38.3 3	35.2 9	36.6 7	50.4 6	24.7 6	16.8 6	14.1 4	8.84	11.1 1	20.09	36.0 1	الخليج	8
16.6 3	13.14	14.29	11.8 1	13.0 1	17.3 1	22.2 7	27.5 0	26.9 8	24.2 2	28.5 6	24.5 9	11.4 4	2.90	4.55	7.29	16.1 6	الشرق الأوسط	9
24.4 9	35.19	33.80	26.0 9	25.6 3	20.4 2.65	20.4 7	24.5 9	25.3 2	30.6 7	51.6 0	43.8 7	32.5 6	15.7 3	6.28	3.74	13.5 7	الاقتصاد اد	10
31.1 3	22.45	27.97	27.0 9	42.3 7	42.0 2	42.9 8	47.4 4	27.4 0	42.8 3	32.4 9	35.5 7	31.8 6	12.8 3	16.4 1	25.42	20.9 5	الشمال	11
32.0 6	43.58	45.36	42.4 3	37.5 6	35.5 7	37.7 2	29.5 9	30.4 4	27.6 1	29.2 2	25.1 5	22.6 1	19.9 0	29.0 1	35.05	22.2 0	الموصل	12
27.35	23.1 4	26.4 7	26.3 8	28.8 2	31.5 4	30.7 2	34.6 0	36.0 7	30.7 3	32.2 8	30.1 2	22.5 4	11.4 9	18.6 3	25.1 4	29.02	مؤشر السنوات	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات من الميزانيات الخاصة لمصارف المسجلة في سوق العراق لأوراق المالية وبرنامج Excel

3. مخاطر عدم كفاية رأس المال: تم قياس مخاطر عدم كفاية رأس المال عن طريق قسمة رأس المال المدفوع على الموجودات ذات المخاطرة، وان ارتفاع هذه النسبة تدل على انخفاض مخاطرها، حيث تم احتساب هذه النسبة من واقع بيانات الميزانيات العامة بالمصارف المبحوثة، وتم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (4)، اذ تبين ان هذه النسبة بلغت (101.24%) لكافة المصارف ولكافة سنوات الدراسة وتشير هذه النسبة الى انخفاض مخاطر رأس المال فيها بشكل يسهم في ارتفاع قيمتها السوقية، وكانت النتائج التفصيلية لتحليل مخاطر عدم كفاية رأس المال كما يلي:

ا- التحليل حسب مؤشر المصارف: يبين الجدول (4) نتائج التحليل المالي لمؤشر مخاطر عدم كفاية رأس المال على مستوى المصارف وكالاتي:

- ارتفاع مخاطر عدم كفاية رأس المال عن المتوسط السنوي لهذا المؤشر وقد تشمل كل من (مصرف الائتمان)، (مصرف شرق الاوسط)، (مصرف الخليج)، (مصرف الشمال)، (مصرف الاقتصاد)، (مصرف بغداد) وبنسب (89.35)، (69.59)، (68.45)، (60.69)، (53.42)، (44.00) حسب الترتيب التنازلي للنسب، ويمكن ان ترجع سبب ذلك الارتفاع في مخاطر عدم كفاية رأس المال الى عدم قدرة تلك المصارف على زيادة رأس مالها الى حدود معينة ومن ثم تعرض تلك المصارف الى مخاطرة اعلى بالمقارنة مع المصارف الاخرى في عينة البحث، ووعلى الرغم من ارتفاع المخاطرة في هذه المصارف لكن بإمكان هذه المصارف من تكوين رأس مالها بحسب معيار بازل التي قررت على ان لا يقل (12%) في العراق.
- انخفاض مخاطر عدم كفاية رأس المال عن المتوسط العام في كل من (مصرف الموصل)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف بابل)، (مصرف المتحد)، (مصرف سومر التجاري)، (110.88%)، (118.12%)، (135.68%)، (137.11%)، (159.08%)، (168.55%) على التوالي وحسب الترتيب التصاعدي للنسب، وارتفاع هذه النسب يشير الى قوة المركز المالي للمصارف المبحوثة خلال سنوات البحث وهذا يعزز الموقف المصرفي السوقي ومدى اتساع القاعدة الائتمانية لها وأيضاً ارتفاع نسبة الربحية المصرفية في كل من (مصرف الموصل و مصرف الأهلي العراقي و مصرف المتحد) والتحسين من قيمة السوقية لكل من (مصرف الموصل و مصرف الاستثمار العراقي و مصرف الأهلي العراقي و مصرف المتحد).
- ت- التحليل حسب المؤشر السنوي: سجلت المصارف المبحوثة اعلى نسبة لمخاطر عدم كفاية رأس المال خلال السنوات (2007)، (2008)، (2014)، (2009)، (2006)، (2012)، (2013)، (2011)، (2010) وبنسب (94.34%)، (89.18%)، (87.70%)، (80.45%)، (75.74%)، (70.11%)، (68.23%)، (64.11%)، (59.66%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي للنسب، يمكن ان ترجع سبب ذلك الى عدم قدرة المصارف على زيادة رأس مالها في حدود معقولة. وسجلت المصارف المبحوثة أدنى نسبة للمخاطر خلال السنوات (2015)، (2016)، (2005)، (2020)، (2017)، (2019)، (2018) وبنسب (110.70%)، (110.82%)، (127.48%)، (137.75%)، (138.66%)، (147.57%)، (157.39%) على التوالي وحسب الترتيب التصاعدي للنسب، وان ارتفاع هذه النسبة يبين قوة المركز المالي للمصارف المبحوثة وهذا يؤثر بشكل إيجابي على استقرارها المالي وزيادة ثقة الزبائن بالنتيجة لقوة مركزها المالي وهذا يؤدي إلى زيادة أسعار أسهمها في السوق.

المجدول (4) نسبة مخاطر عدم كفاية راس المال للمصارف عينة البحث

مؤشر المصارف	السنوات																المصارف	ت
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
44.00	96.45	86.19	100.83	70.99	68.58	95.33	66.53	72.81	77.61	65.40	27.86	27.42	21.45	27.63	38.03	35.16	بغداد	1
137.11	91.15	73.16	39.42	113.12	146.16	85.63	52.78	54.45	113.82	91.39	120.62	193.31	109.88	86.94	77.10	100.05	بابل العراقي	2
118.12	132.97	143.89	148.83	156.84	167.90	152.00	138.45	81.71	82.17	83.23	84.82	171.48	236.42	110.48	62.76	28.80	الاستثمار العراقي	3
135.68	105.26	141.78	199.40	216.26	248.36	212.83	121.08	106.32	166.40	145.25	94.33	129.88	95.98	227.71	170.37	120.81	الأهلي العراقي	4
89.35	235.89	217.29	253.17	113.53	46.81	186.99	64.70	51.68	51.37	74.99	26.03	42.17	41.48	26.36	12.96	32.70	الائتمان	5
159.08	16.68	11.30	11.28	55.95	82.22	51.65	19.09	32.54	87.61	45.77	50.35	72.06	170.69	207.66	209.13	936.90	المتحد	6
168.55	458.68	379.72	371.30	291.67	316.99	243.97	181.96	176.14	141.43	122.71	22.82	76.11	183.25	91.73	75.40	90.60	سومر التجاري	7
68.45	129.73	128.11	106.49	84.97	71.99	65.85	80.21	88.40	61.38	44.56	32.28	27.13	15.61	26.65	51.00	48.43	الخليج	8
69.59	119.23	120.60	110.67	132.28	19.05	102.94	97.67	76.48	75.34	73.19	37.23	35.53	13.30	14.96	19.30	7.38	الشرق الأوسط	9
53.42	28.35	14.43	31.24	48.99	18.76	17.86	32.71	35.10	37.33	56.99	41.75	70.32	48.28	147.08	71.17	26.60	الاقتصاد	10
60.69	40.43	25.19	29.29	84.35	68.43	74.56	76.00	73.62	83.22	68.59	27.16	52.03	90.72	76.19	68.91	74.83	الشمال	11
110.88	173.09	139.40	160.45	165.24	180.63	179.27	128.80	118.39	84.33	82.81	50.61	68.00	43.15	88.73	52.72	27.35	الموصل	12
101.24	137.75	147.57	157.39	138.66	110.82	110.70	87.70	68.23	70.11	64.11	59.66	80.45	89.18	94.34	75.74	127.48	مؤشر السنوات	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات من الميزانيات الخاصة لمصارف المسجلة في سوق العراق لأوراق المالية وبرنامج Excel

4.1.2 التحليل المالي للمنتصر الوسيط: يمكن تحليل الربحية التي تتمتع بها المصارف التجارية المبحوثة عن طريق مؤشر العائد على الموجودات، اذ تم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على اجمالي الموجودات ومن واقع البيانات الخاصة بالمصارف المبحوثة، حيث تم استخلاص النتائج المعروضة في الجدول (5) والتي أشرت الى ان هذه النسبة قد بلغت (50.19%) لدى كافة المصارف المبحوثة ولكافة سنوات البحث وحسب المؤشر الكلي، وتشير النتائج إلى أن المصارف المبحوثة لديها القدرة على تحقيق ربحية قدرها (50.19%) من قيمة موجوداتها حيث كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يلي:

- أ- **التحليل حسب مؤشر المصارف:** بينت نتائج التحليل المالي للربحية والمذكورة في الجدول (5) على المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:
- ارتفاع مؤشر الربحية لعدد من المصارف عن المتوسط العام ولكافة سنوات الدراسة والبالغ (50.19%) وهي كل من (مصرف الاقتصاد)، (مصرف المتحد)، (مصرف الخليج)، (مصرف الائتمان)، (مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف الموصل) حيث بلغت (67.73%)، (61.35%)، (55.78%)، (54.31%)، (51.96%)، (51.60%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي، ويمكن ان نرجع سبب ذلك الارتفاع الى قدرة إدارة تلك المصارف على تحقيق عوائد عالية من موجوداتها أي انها قادرة على استثمار موجوداتها بالشكل الذي يعود عليها بالربحية.
 - انخفاض مؤشر الربحية لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام و البالغ (50.19%) لكافة المصارف و لكافة سنوات الدراسة وهي كل من (مصرف بابل العراقي)، (مصرف سومر التجاري)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف الشمال)، (مصرف بغداد)، (مصرف الشرق الأوسط) حيث بلغت (48.02%)، (46.45%)، (44.81%)، (43.50%)، (40.21%)، (36.58%) حسب الترتيب التنازلي لنسب، ويمكن ان نرجع سبب ذلك الانخفاض الى تحفظ إدارة المصرف باستثمار أموالها والتحوط الغير المرتبط بالمخاطرة او استمرار قيام المصارف باستخدام الأساليب والبرامج التقليدية في إدارة موجوداتها دون ان تؤثر التغيرات في الصناعة المصرفية العالمية عليها، الامر الذي أدى الى انخفاض الاستثمار في البلاد وبالتالي ضعف قدرة المصارف العراقية على تحقيق نتائج الربحية العالية.
- ب- **تحليل حسب المؤشر السنوي:** يتضح من نتائج التحليل في الجدول (5) الى ان غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت مستويات ربحية حسب المؤشر السنوي لهذه النسبة، اذ سجلت المصارف (عينة البحث) في الفترة المبحوثة اعلى معدل للربحية والذي يفوق المتوسط العام في السنوات (2017)، (2007)، (2019)، (2015)، (2018)، (2008)، (2016) (2014) حيث بلغت (75.33%) (64.57%) (63.74%) (58.19%) (56.29%) (55.61%) (53.64%) (52.16%) على التوالي وحسب ترتيب التنازلي لنسب، وهذا يشير إلى أن خلال هذه السنوات كانت المصارف قادرة على إدارة استثماراتها بشكل جيد، وسجلت المصارف المبحوثة ادنى نسب من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي للربحية خلال سنوات (2013)، (2020)، (2006)، (2012)، (2010)، (2005)، (2009)، (2011) حيث بلغت (49.98%)، (47.72%)، (47.08%)، (40.75%)، (37.72%)، (37.11%)، (31.78%)، (31.40%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي للنسب. ويمكن ان نرجع سبب ذلك الى الانخفاض في الربحية خلال تلك السنوات وعدم استقرار أوضاع اقتصادية وسياسية في البلد وتغيير القوانين المصرفية وهذا ما ادى الى عدم ثقة الزبائن لإيداع أموالهم وبالتالي أدى الى عدم قدرة المصرف على استثمار الاموال في المشاريع التي تعود عليها بالربحية المناسبة.

المجدول (5) نسبة الربحية المصرفية للمصارف عينة البحث

مؤشر المصارف	السنوات																المصارف	ت
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
40.21	142.30	65.32	37.29	56.16	16.86	36.89	15.20	18.17	19.30	23.94	14.22	19.70	40.43	54.31	25.39	57.80	بغداد	1

48.02	24.69	30.92	100.50	103.50	21.34	99.79	15.55	108.29	16.54	17.81	22.22	21.70	53.40	57.35	47.77	27.00	بابل العراق	2
44.81	81.78	32.49	55.83	69.65	17.61	31.81	51.69	51.48	36.56	30.27	36.17	23.99	58.22	73.83	29.68	35.94	الاستثمار العراق	3
51.96	22.27	144.82	43.68	49.10	40.60	37.27	112.79	25.58	45.71	13.51	106.13	62.31	49.75	36.18	16.91	24.67	الاهلي العراق	4
54.31	65.03	98.02	112.47	140.72	96.93	18.99	21.50	19.12	40.86	35.42	13.75	24.61	54.64	61.17	39.94	25.80	الائتمان	5
61.35	64.07	34.05	32.58	60.28	20.12	34.12	36.26	39.93	74.77	66.27	64.23	31.89	113.96	170.87	103.12	35.10	المتحد	6
46.45	32.02	28.79	22.29	102.70	106.90	98.77	46.94	42.87	44.17	14.98	40.84	46.25	13.13	34.22	33.24	35.13	سومر التجاري	7
55.78	28.92	71.59	102.33	70.11	73.20	121.58	44.27	60.72	72.64	32.86	22.65	30.84	64.22	34.92	33.10	28.50	الخليج	8
36.58	32.35	119.53	28.66	77.73	18.54	19.53	52.79	26.96	29.65	27.62	14.87	21.00	24.62	39.82	18.98	32.66	الشرق الوسط	9
67.73	18.89	15.21	40.36	27.24	108.09	114.84	52.29	112.85	38.93	34.13	34.56	30.82	109.59	108.06	150.22	87.56	الاقتصاد	10
43.50	23.76	40.79	36.39	27.18	37.61	69.09	124.30	24.79	35.45	38.77	28.05	34.59	48.54	59.48	36.36	30.77	الشمال	11
51.60	36.54	83.35	63.08	119.56	85.90	15.65	52.30	68.98	34.38	41.27	54.96	33.65	36.83	44.63	30.24	24.33	الموصل	12
50.19	47.72	63.74	56.29	75.33	53.64	58.19	52.16	49.98	40.75	31.40	37.72	31.78	55.61	64.57	47.08	37.11	مؤشر السنوات	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات من الميزانيات الخاصة لمصارف المسجلة في سوق العراق لأوراق المالية وبرنامج Excel

4.1.3 تحليل المتغير التابع (القيمة السوقية للمصرف): تم الاعتماد على نموذج Tobin's Q كقياس لتحليل للقيمة السوقية للمصارف، وتم استخلاص النتائج من واقع بيانات المصارف كما مبين في الجدول (6) والتي اشترت الى ان النسبة قد بلغت (73.35%) لدى كافة المصارف المبحوثة لكل سنوات البحث وحسب المؤشر الكلي، حيث كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يلي:

1. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل المالي للقيمة السوقية والمذكورة في الجدول (6) على المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:

- ارتفاع القيمة السوقية لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف ولكافة سنوات الدراسة والبالغ (73.35%) وهي كل من (مصرف بغداد) (مصرف الاهلي العراقي) (مصرف الاقتصاد) (مصرف المتحد) (مصرف الاستثمار العراقي) (مصرف الخليج) (مصرف شرق الاوسط) (مصرف الشمال) (مصرف الموصل) التي بلغت (88.70%) (82.84%) (79.93%) (77.61%) (77.31%) (76.83%) (76.01%) (74.38%) (73.44%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي، ويمكن أن نرجع سبب في ذلك الارتفاع الى انخفاض المخاطر التي تتعرض لها تلك المصارف وكذلك زيادة قدرة معظمها على تحقيق مستويات عالية من ربحية.

- انخفاض مؤشر القيمة السوقية لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام البالغ (73.35%) لكافة المصارف ولكافة أعوام البحث وهي كل من (مصرف الائتمان) (مصرف بابل) (مصرف سومر التجاري) التي بلغت (69.30%) (52.52%) (51.30%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي، ويمكن أن نرجع سبب الانخفاض في أسعار أسهم المصارف الى اعتمادها على سياسة استثمارية محتفظة بشكل عام مما أدى الى انخفاض الربحية في كل من مصرف بابل ومصرف سومر التجاري وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لها.

2. تحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من نتائج التحليل في الجدول (6) إلى أن غالبية المصارف التجارية حققت قيمة سوقية مرتفعة تفوق المتوسط العام في السنوات (2008)، (2005)، (2009)، (2007)، (2006)، (2019)، (2020)، (2010)، (2011)، (2018) إذ بلغت (95.93%) (86.38%) (82.14%) (81.56%) (80.19%) (79.38%) (79.20%) (78.03%) (76.76%) (73.66%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي، ويمكن أن يرجع سبب ذلك الارتفاع الى انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المصارف وارتفاع الربحية المصرفية، وسجلت المصارف المبحوثة ادنى نسب للقيمة السوقية وفق المؤشر السنوي من خلال سنوات (2012)، (2013)، (2014)، (2015)، (2016)، (2017) التي بلغت (71.62%) (71.57%) (59.26%) (55.86%) (53.50%) (48.49%) على التوالي وحسب الترتيب التنازلي، ويمكن أن نرجع السبب في ذلك الانخفاض الى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال تلك الفترة خاصة عام (2014) وظهور ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي واحتلال عدد من المدن العراقية وسيطرتها على عدد من المصارف العراقية، او يمكن ان يكون السبب زيادة الاحتفاظ بالسيولة النقدية، مما أثر بشكل سلبي على ربحية المصارف وبالتالي على القيمة السوقية لها، و لذلك يجب على المصارف أن تكون قادرة على اختيار أفضل قرار لتوظيف مواردها و ذلك لتحقيق عوائد للمصرف والتنبؤ بالأرباح التي يمكن أن يحصل عليها مستقبلاً وتؤثر إيجاباً في قيمة المصرف.

الجدول (6) نسبة القيمة السوقية للمصرف

مؤشر المصارف	السنوات																المصارف	ت
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
88.70	98.00	97.91	98.50	77.84	79.18	84.42	86.64	86.67	86.17	88.54	89.89	97.80	95.70	83.91	83.66	84.29	بغداد	1
52.52	18.39	36.38	28.41	18.46	26.12	32.30	39.90	70.72	80.31	62.71	74.33	71.31	92.13	62.03	58.37	68.39	بابل العراق	2
77.31	97.33	97.99	94.55	51.44	51.01	50.52	52.14	74.35	82.26	72.76	67.89	74.98	93.96	77.11	85.03	113.66	الاستثمار العراق	3
82.84	91.33	83.54	67.12	52.81	50.29	51.15	61.53	69.11	54.50	100.64	102.99	100.37	100.35	106.62	102.95	130.13	الاهلي العراق	4
69.30	91.71	90.98	37.06	34.15	41.92	52.26	56.57	67.86	69.47	70.98	77.78	69.98	93.17	78.62	90.73	85.62	الائتمان	5
77.61	99.48	99.43	99.28	45.86	41.71	45.59	55.48	62.26	57.23	62.50	64.71	75.88	102.17	102.24	102.72	125.24	المتحد	6
51.30	75.06	71.37	61.08	35.14	28.14	30.44	50.31	54.11	44.25	37.86	37.64	44.56	93.87	46.73	42.69	67.53	سومر التجاري	7

76.83	98.60	98.78	97.50	49.49	62.55	63.47	73.77	65.89	72.90	70.50	80.18	85.11	98.00	80.92	71.73	59.86	الخليج	8
76.01	63.74	63.19	70.66	69.97	63.09	64.59	57.31	93.41	83.66	97.38	86.46	90.91	104.64	92.64	90.13	24.30	الشرق الأوسط	9
79.93	54.64	52.77	99.78	62.22	86.34	99.87	67.02	69.41	78.78	104.41	93.40	122.01	88.05	58.47	59.52	82.26	الاقتصاد	10
74.38	66.47	64.10	33.26	36.70	49.49	66.09	79.01	85.31	91.43	81.63	90.18	79.50	94.97	94.52	79.53	97.82	النشال	11
73.44	95.70	96.11	96.76	47.83	62.20	29.66	31.45	59.72	58.51	71.16	70.96	73.31	94.10	94.95	95.20	97.47	الموصل	12
73.35	79.20	79.38	73.66	48.49	53.50	55.86	59.26	71.57	71.62	76.76	78.03	82.14	95.93	81.56	80.19	86.38	مؤشر السنوات	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات من الميزانيات الخاصة لمصارف المسجلة في سوق العراق لأوراق المالية وبرنامج Excel

4.2: الجانب القياسي

نحاول في هذا الجانب التحقق من مدى وجود العلاقات التأثيرية بين متغيرات البحث على المستوى الكلي والجزئي وعند مستوى معنوية (0.05)، وذلك بإختبار فرضيات التأثير الرئيسية والفرضيات المنبثقة عنها، ومن خلال اختبار فرضيات التأثير المباشرة وغير المباشرة وعلى نحو الآتي:

4.2.1: اختبار فرضيات التأثير المباشر: لاختبار فرضيات التأثير المباشر تم استخدام برامج (Eviews12) عن طريق اختبار (Panel Data) لظهور علاقات التأثير المباشر بين متغيرات البحث وقبل بيان العلاقة بين متغيرات البحث لابد من توضيح المتغيرات الداخلة في الامتودج وفقاً للمعادلات الآتية:

المتغير المعتمد: القيمة السوقية للمصرف ويرمز له ب(Y)، المتغير الوسيط: الربحية المصرفية ويرمز ب(M).

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة يتم التعبير عنها بالآتي:

اجمالي المخاطر غير النظامية X، مخاطر السيولة X1، مخاطر الائتمان التقدي X2، مخاطر عدم كفاية رأس المال X3

وتم استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لبيانات البحث الحالي باستخدام مختلف اختبارات جذر الوحدة. وتحديد درجة استقرارية باستخدام (ديكي فولر) بناء على اختبار (ADF)

وتعتبر المتغيرات مستقرة اذا كانت (Pro<0.05) وفي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود استقرار المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تشير الى استقرار المتغيرات في المستوى. وبأخذ (ADF) في الحسبان الآثار الثابتة المقطعية والزمنية، ويختبر فرضية وجود عملية جذر الوحدة المشترك، وبالتالي يفترض ان معلمة المتغير المبطل لفترة واحدة وتكون متجانسة عبر المصارف (Baltagi, 2005: 240-242)، كما في الجدول الآتي:

الجدول (7) ملخص نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		Y	X1	X2	X3	X	M
With Constant	t-Statistic	0.1650	0.1840	0.0115	0.0235	0.0320	0.0231
	Prob.	0.2231	0.1181	0.2026	0.0696	0.1890	0.0024
		n0	n0	n0	*	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	0.6441	0.0063	0.0201	0.0863	0.0777	0.0763
	Prob.	0.8869	0.2049	0.2346	0.2032	0.5220	0.0058
		n0	n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3780	0.7798	0.0190	0.5181	0.6908	0.7138
	Prob.	0.2057	0.3931	0.7550	0.3057	0.4057	0.5434
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X)	d(M)

With Constant	t-Statistic	0.018 7	0.053 5	0.002 5	0.086 4	0.140 3	0.000 3	
	Prob.	0.007 8	0.033 5	0.034 3	0.001 7	0.009 9	0.000 1	
		***	**	**	***	***	***	
With Constant & Trend	t-Statistic	0.058 2	0.195 9	0.030 7	0.279 3	0.358 0	0.001 1	
	Prob.	0.015 9	0.129 1	0.099 3	0.008 6	0.045 6	0.000 7	
		**	n0	*	***	**	***	
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.001 0	0.004 4	0.000 1	0.007 0	0.014 7	0.000 0	
	Prob.	0.000 3	0.002 3	0.002 1	0.000 1	0.000 5	0.000 0	
		***	***	***	***	***	***	
Notes:								
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant								
b: Lag Length based on SIC								
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.								
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:								
Dr. Imadeddin AlMosabbeh								
College of Business and Economics								
Qassim University-KSA								

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

يتضح من خلال الجدول (7) وحسب اختبار (ADF) أن متغيرات البحث تعطي درجة ستكون متطابقة في المستوى (level)، ما عدا متغيرات (X_1) و (X_2) و (Y) مستقرة عند الفرق الأول.

بعد أن تم التحقق من اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في نموذج البحث باستخدام اختبار (ADF) فإن نتائج هذه الاستقرارية تتطلب اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الأساسية الداخلة في النموذج.

وبين الجدول (8) تقدير التكامل المشترك باستخدام أسلوب (Pedroni) لكشف وإثبات التكامل المشترك بين المتغيرات البحث، وقد اثبت التحليل وجود دليل يشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، كما أظهرت احصاءات اختبار (Pedroni) أنه من بين (11) اختباراً جزئياً هناك (3) اختبارات احتماليها اقل من (5%) وعليه نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، والتي تثبت وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، ومن ثم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، مما يعني ان هذه المتغيرات لا تتباعد عن بعضها في الأجل الطويل بحيث ينظر الى سلوكها متشابهاً.

الجدول (8) نتائج تكامل المشترك بين المتغيرات البحث

Pedroni Residual Cointegration Test		
Series: DY DX1 DX2 X3 M DX		
Date: 07/17/22 Time: 18:38		
Sample: 2005 2020		
Included observations: 192		
Cross-sections included: 12		

Null Hypothesis: No cointegration					
Trend assumption: Deterministic intercept and trend					
User-specified lag length: 1					
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
				Weighted	
		Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic		-2.056215	0.9801	-4.048177	1.0000
Panel rho-Statistic		1.980503	0.9762	2.897677	0.9981
Panel PP-Statistic		-13.91841	0.0000	-13.10403	0.0000
Panel ADF-Statistic		-0.377906	0.3528	-1.014387	0.1552
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
		Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic		3.468200	0.9997		
Group PP-Statistic		-20.90760	0.0000		
Group ADF-Statistic		0.437344	0.6691		

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

وتم استخدام اختبار مشكلة التعدد الخطي وهو اختبار يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة ووفقاً لاختبار كلاين فإن الارتباط المتعدد (التعدد الخطي) في حالة غير خطية عندما يكون مربع أكبر معامل الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة اصغر من معامل التحديد للانموذج، ووفقاً لاختبار كلاين تكون حالة التعدد الخطي غير خطية في الانموذج (محمد، 2010:222) والجدول (9) يوضح هذه الحالة حيث نلاحظ ان اعل مربع معامل الارتباط في مصفوفة الارتباطات كانت بين مخاطر الائتمان النقدي ومخاطر السيولة وبقيمة (0.32) وبالتالي فإن مربع اعل معامل ارتباط بسيط في المصفوفة يساوي (0.1024) فإنه اقل من قيمة (R^2) وبالتالي لا يوجد مشكلة التعدد الخطي.

الجدول (9) العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفق مصفوفة الارتباط

المتغيرات المستقلة	مخاطر السيولة	مخاطر الائتمان النقدي	مخاطر عدم كفاية راس المال
مخاطر السيولة	1		
مخاطر الائتمان النقدي	0.32	1	
مخاطر عدم كفاية راس المال	0.27	0.13	1

المصدر: من اعداد الباحثان

بعد إجراء الاختبارات السابقة تم تحليل فرضيات البحث وكالاتي:

1. تأثير المخاطر غير النظامية في القيمة السوقية: تم تخصيص هذه الفقرة لاختبار فرضية البحث الأولى الهادفة الى التعرف على التأثير المباشر للمخاطر غير النظامية في القيمة السوقية للمصرف على المستوى الكلي والجزئي وكالاتي:

أ- التأثير على المستوى الكلي: يلاحظ من نتائج التحليل في الجدول (10) أن هناك تأثيراً معنوياً وعكسياً لتغير المخاطر الغير النظامية في متغير القيمة السوقية، وذلك استناداً الى قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.00) وهي تقل بشكل كبير عن مستوى المعنوية الافتراضية للبحث والبالغة (0.05)، ويبين قيمة (Coefficient) أن زيادة المخاطر الغير النظامية بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية بنسبة (-0.10)، ويمكن ملاحظة قوة معنوية النموذج خلال قيمة (F) المحسوبة البالغ (0.00) وهي اقل من القيمة الافتراضية للبحث (0.05)، وتظهر النتائج أيضاً أن قيمة (R^2) تفسر ما نسبته (55%) من التغيرات الحاصلة من المخاطر غير النظامية في القيمة السوقية للمصرف. ويبين الجدول ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال ما بينه اختبار درين واتسون (D.W) الذي بلغ (0.95) وهي قيمة قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

الجدول (10) تأثير اجبالي المخاطر غير النظامية في القيمة السوقية

Dependent Variable: DY		
Method: Panel Least Squares		

Date: 07/17/22 Time: 18:33				
Sample: 2005 2020				
Periods included: 16				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 192				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX	-0.105214	0.034074	-3.087757	0.0024
C	65.23756	2.876223	22.68167	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	15.01884	R-squared	0.556038	
Mean dependent var	73.34682	Adjusted R-squared	0.482946	
S.D. dependent var	22.59941	S.E. of regression	16.25043	
Akaike info criterion	8.548154	Sum squared resid	43308.56	
Schwarz criterion	9.023205	Log likelihood	-792.6228	
Hannan-Quinn criter.	8.740553	F-statistic	7.607433	
Durbin-Watson stat	0.951433	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

ب- التأثير على المستوى الجزئي: تم احتساب معاملات الانحدار لمتغيرات المخاطر الغير النظامية في القيمة السوقية للمصرف وبحسب عينة البحث حيث بينت النتائج أن هناك علاقة تأثير معنوية عكسية بين مخاطر السيولة والقيمة السوقية للمصرف وعلى مستوى مصارف العينة، حيث كانت قيمة المستوى المعنوي المسحوب (0.02) وهي اقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للبحث والبالغ (0.05)، وبيئت قيمة (Coefficient) التي بلغت (-0.05) ان ارتفاع في مخاطر السيولة بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية بنسبة (-0.05).
وتبين من الجدول (11) وجود تأثير معنوي وعكسي لمخاطر الائتمان النقدي في القيمة السوقية للمصرف وعلى مستوى المصارف المبحوثة، حيث بلغت مستوى المعنوية المسحوبة (0.02) وهي قيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للبحث والبالغ (0.05). وبيئت قيمة (Coefficient) التي بلغت (-0.22) إلى أن ارتفاع مخاطر الائتمان النقدي بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية بنسبة (-0.22).
ويوضح الجدول (11) عدم وجود علاقة تأثير معنوية بين مخاطر عدم كفاية راس المال والقيمة السوقية للمصرف حيث بلغت مستوى المعنوية المسحوب (0.23) وهي قيمة تزيد عن قيمة مستوى المعنوي الافتراضي للبحث والبالغة (0.05).

وثبتت ملائمة الامتودج المستخدم لتمثل العلاقة أعلاه عند مستوى معنوي (0.00) وهي قيمة تقل عن المستوى المعنوي الافتراضي للبحث والبالغ (0.05)، ودلت قيمة (R^2) على ان تغير في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان النقدي تفسر حوالي (34%) من التغير في القيمة السوقية للمصرف، وبين الجدول ان الامتودج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال ما بينه اختبار (D.W) الذي بلغ (0.65) وهي قيمة قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات البحث.
الجدول (11) تأثير ابعاد المخاطر غير النظامية في القيمة السوقية للمصرف

Dependent Variable: DY				
Method: Panel Least Squares				
Date: 07/17/22 Time: 18:27				
Sample: 2005 2020				
Periods included: 16				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 192				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

DX1	-0.058112	0.026283	-2.211036	0.0283
DX2	-0.224281	0.101740	-2.204458	0.0288
X3	0.023020	0.019160	1.201471	0.2312
C	83.11508	4.229246	19.65246	0.0000
Effects Specification				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	18.29585	R-squared	0.341162	
Mean dependent var	73.34682	Adjusted R-squared	0.272612	
S.D. dependent var	22.59941	S.E. of regression	19.27437	
Akaike info criterion	8.849142	Sum squared resid	64269.72	
Schwarz criterion	9.171499	Log likelihood	-830.5177	
Hannan-Quinn criter.	8.979699	F-statistic	4.976858	
Durbin-Watson stat	0.658381	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

ومن نتائج تحليل الانحدار على المستوى الكلي والجزئي والمذكورة في الجداول (10) و(11) يمكن القول بأن المخاطر الغير النظامية على المستوى الكلي والجزئي يؤثر تأثيراً معنوياً وعكسياً في القيمة السوقية للمصرف ماعدا مخاطر عدم كفاية رأس المال التي لم تظهر تأثير معنوي وهذا عكس ما جاء في الاطار النظري، ويمكن ان يرجع سبب ذلك إلى قيام المصارف بتكوين رأس المال بشكل يفوق ما جاء من متطلبات في لجنة بازل(3)والذي يطلب نسبة (12%) بهذا يمكن قبول فرضية البحث الرئيسية الأولى والفرضيات المنبثق عنها ماعدا الفرضية المتعلقة بتغير مخاطر عدم كفاية رأس المال التي نص بوجود تأثير معنوي عكسي بين مخاطر عدم كفاية رأس المال والقيمة السوقية للمصرف فيتم رفضها.

2. تأثير المخاطر غير النظامية في الربحية المصرفية: تم تخصيص هذه الفقرة لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية للبحث والهادفة للتعرف على التأثير المباشر للمخاطر غير النظامية في الربحية المصرفية على المستوى الكلي والجزئي وكالاتي:

أ- التأثير على المستوى الكلي: يتبين من النتائج المعروضة في جدول (12) ان للمخاطر غير النظامية تأثيراً عكسياً ومعنوياً على الربحية المصرفية، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.01) وهي قيمة تقل بكثير عن قيمة المستوى المعنوي الافتراضي للبحث والبالغة (0.05)، ويبين من قيمة (Coefficient) أن زيادة المخاطر الغير النظامية بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الربحية المصرفية بنسبة (0.23)، وتكشف لنا قيمة (F) المحسوبة والبالغ (0.03) الى معنوية الامتودج لان قيمتها اقل من (0.05)، وتشير قيمة معامل (R^2) الى أن التغير في المخاطر الغير النظامية تفسر حوالى (14%) من التغير في الربحية المصرفية. ويبين الجدول ان الامتودج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، من خلال ما بينه اختبار درين واتسون (D.W) الذي بلغ (2.75) وهي قيمة أكبر من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

الجدول (12) تأثير إجمالي المخاطر غير النظامية على الربحية المصرفية

Dependent Variable: M				
Method: Panel Least Squares				
Date: 07/17/22 Time: 17:43				
Sample (adjusted): 2006 2020				
Periods included: 15				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 180				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX	-0.234349	0.095639	-2.450360	0.0153
C	1.013533	2.815139	0.360029	0.7193
Effects Specification				

Period fixed (dummy variables)			
Root MSE	36.01589	R-squared	0.141732
Mean dependent var	0.707556	Adjusted R-squared	0.063231
S.D. dependent var	38.98453	S.E. of regression	37.73188
Akaike info criterion	10.18358	Sum squared resid	233486.0
Schwarz criterion	10.46739	Log likelihood	-900.5218
Hannan-Quinn criter.	10.29865	F-statistic	1.805494
Durbin-Watson stat	2.759563	Prob(F-statistic)	0.037625

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

ب- التأثير على المستوى الجزئي: تم احتساب معاملات الانحدار لمتغيرات المخاطر الغير النظامية في الربحية المصرفية وبموجب عينة البحث حيث بينت النتائج ان هناك علاقة تأثير معنوية عكسية بين مخاطر السيولة والربحية المصرفية وعلى مستوى مصارف العينة، حيث كانت قيمة مستوى المعنوي المحسوب (0.00) وهي اقل بكثير من مستوى المعنوية الافتراضي للبحث والبالغ (0.05)، وبين قيمة (Coefficient) الذي بلغ (-0.004) أي ان ارتفاع مخاطر السيولة بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض الربحية المصرفية بنسبة (-0.004).
وبين الجدول (13) عدم وجود علاقة تأثير معنوي لمخاطر الائتمان التقدي في الربحية وعلى مستوى المصارف المبحوثة، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.71) وهي قيمة تزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي للبحث والبالغة (0.05).
ويتضح من الجدول (13) عدم وجود علاقة تأثير معنوي لمخاطر عدم كفاية راس المال في الربحية المصرفية وعلى مستوى المصارف المبحوثة، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.56) وهي قيمة تزيد عن مستوى المعنوية المحسوبة الافتراضي للبحث والبالغة (0.05).
وأشارت قيمة (F) المحسوبة والبالغ (0.02) إلى ملائمة الامتداد المستخدم لان قيمتها اقل من قيمة مستوى المعنوي للبحث والبالغ (0.05)، ودلت قيمة (R^2) على أن تغير في مخاطر السيولة تفسر- حوالى (16%) من التغير في الربحية المصرفية. وبين الجدول أن الامتداد المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، من خلال ما بينه اختبار درين واتسون (D.W) الذي بلغ (2.94) وهي قيمة أكبر من (2) بما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

الجدول (13) تأثير ابعاد المخاطر غير النظامية في الربحية المصرفية

Dependent Variable: M				
Method: Panel Least Squares				
Date: 07/17/22 Time: 18:09				
Sample (adjusted): 2006 2020				
Periods included: 15				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 180				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	-0.004565	0.001608	-2.839431	0.0051
DX2	0.001719	0.004627	0.371552	0.7107
X3	0.000510	0.000886	0.575991	0.5654
C	-0.024752	0.101747	-0.243275	0.8081
Effects Specification				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.677374	R-squared	0.164136	
Mean dependent var	0.008803	Adjusted R-squared	0.076422	
S.D. dependent var	0.742969	S.E. of regression	0.714015	

Akaike info criterion	2.258813	Sum squared resid	82.59036
Schwarz criterion	2.578109	Log likelihood	-185.2932
Hannan-Quinn criter.	2.388274	F-statistic	1.871265
Durbin-Watson stat	2.940223	Prob(F-statistic)	0.023883

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

ومن نتائج تحليل الانحدار على المستوى الكلي والجزئي والمذكورة في الجداول (12) و(13) يمكن القول بأن المخاطر الغير النظامية على المستوى الكلي والجزئي تؤثر تأثيراً عكسياً في الربحية المصرفية ماعدا مخاطر الائتمان النقدي ومخاطر عدم كفاية راس المال التي لم يظهر لها تأثير معنوي وهذا عكس ما جاء في الاطار النظري، ويمكن ان نرجع سبب ذلك إلى قيام المصارف باتباع سياسة تحفظية لمنح الائتمان النقدي وعدم منحها بمبالغ كبيرة، وقيام المصرف بتكوين كفاية راس المال بشكل يتجاوز النسبة المقررة من قبل لجنة بازل والبالغ (12%) لهذا لم يظهر تأثير هذه المخاطر في الربحية المصرفية. وبهذا يمكن قبول فرضية البحث الرئيسة الثانية والفرضيات المنبثقة عنها ماعدا الفرضية الثانية والثالثة الفرعية المتعلقة بمخاطر الائتمان النقدي ومخاطر عدم كفاية راس المال والتي نصت بوجود تأثير معنوي عكسي بينها وبين الربحية المصرفية فيتم رفضها.

3. تحليل تأثير الربحية المصرفية في القيمة السوقية للمصرف: يلاحظ من نتائج التحليل في الجدول (14) أن هناك تأثيراً معنوياً وطردياً لمتغير الربحية المصرفية في القيمة السوقية للمصرف، وذلك استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.02) وهي تقل بشكل كبير عن مستوى المعنوية الافتراضية للبحث والبالغ (0.05) ويتبين من قيمة (Coefficient) الذي بلغت (1.31) أن زيادة في الربحية المصرفية بنسبة (1%) يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية بنسبة (1.31)، فقد ثبت أن قيمة (F) المحسوبة بالغة (0.00) أقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05) الى ملائمة الامتدوج المستخدم. وتشير قيمة (R^2) إلى أن التغير في الربحية المصرفية يفسر حوالي (54%) في القيمة السوقية للمصرف. وبين الجدول أن الامتدوج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، من خلال ما بينه اختبار درين واتسون (D.W) الذي بلغ (0.94) وهي قيمة قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات. الجدول (14) تأثير الربحية المصرفية في القيمة السوقية للمصرف

Dependent Variable: DY				
Method: Panel Least Squares				
Date: 07/23/22 Time: 10:06				
Sample (adjusted): 2006 2020				
Periods included: 15				
Cross-sections included: 12				
Total panel (balanced) observations: 180				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M	1.310729	0.576017	2.275503	0.0242
C	76.16380	1.715620	44.39433	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	15.21097	R-squared	0.544606	
Mean dependent var	73.34682	Adjusted R-squared	0.469632	
S.D. dependent var	22.59941	S.E. of regression	16.45833	
Akaike info criterion	8.573578	Sum squared resid	44423.76	
Schwarz criterion	9.048629	Log likelihood	-795.0635	
Hannan-Quinn criter.	8.765977	F-statistic	7.263978	
Durbin-Watson stat	0.942918	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات 12 Eviews

واستناداً للنتائج الواردة في الجدول أعلاه يمكن قبول فرضية البحث الرئيسة الثالثة التي تنص على وجود تأثير معنوي طردى للربحية المصرفية في القيمة السوقية للمصرف.

4.2: اختبار فرضيات التأثير غير المباشر: لاختبار فرضيات التأثير غير المباشر للبحث الحالية، لابد من التعرف على دور التأثير الغير المباشر لمتغير الوسيط والمتمثل بالربحية المصرفية في علاقته بالمخاطر غير النظامية في القيمة السوقية للمصرف. لذلك تم تخصيص هذا المحور لتطبيق تحليل المسار الاحادى الاتجاه والذي يختص بدراسة السبب والنتيجة واتجاه واحد وباستخدام برنامج (Amos23) لمناقشة نتائج علاقات التأثير غير المباشر بين متغيرات البحث الحالي والتي كانت نتائج كالاتي:

من تقدير معاملات المسار اظهرت نتائج التحليل في الجدول (15) تأثير غير مباشر للمخاطر الغير النظامية في القيمة السوقية للمصرف ، إذ كانت قيمة التأثير غير المباشر مساوية الى (0.30) ، أي أن تغير المخاطر الغير النظامية بوحدة واحدة سوف يؤدي الى تغير غير مباشر في القيمة السوقية بقيمة (0.30) ومن خلال الربحية المصرفية ، حين بلغت قيمة التأثير الكلي او التراكمي للمخاطر الغير النظامية في القيمة السوقية (0.42) ، وهذه القيمة اعلى من قيمة التأثير المباشر بين المتغيرين والبالغة(0.12) مما يشير إلى أن وجود متغير الربحية المصرفية له دور كبير مؤثر في العلاقة بين المخاطر الغير النظامية والقيمة السوقية للمصرف ويفرق تأثيري (0.42) والتي مثلت قيمة التأثير غير المباشر بينها .
وبناء على نتائج تحليل المسار ، نستنتج بأن وجود المتغير الوسيط المتمثل بالربحية المصرفية يؤدي الى تحسين تأثير المخاطر الغير النظامية في القيمة السوقية لدى المصارف المبحوثة إذ ارتفعت نسبة التأثير بين المتغيرين من (0.12%) عند عدم وجود المتغير الوسيط الى نسبة (0.30%) في حالة وجود المتغير الوسيط وهذا بدوره أدى الى ارتفاع التأثير الكلي بين المتغيرين الى نسبة (0.42%)، تؤكد هذه النتيجة صحة فرضية التأثير غير المباشر والتي تنص تؤثر المخاطر الغير النظامية تأثيراً غير مباشراً في القيمة السوقية من خلال الربحية المصرفية .

الجدول (15) التأثيرات لتحليل المسار

القيمة السوقية للمصرف		الربحية المصرفية			المتغيرات
المباشر	غير المباشر	المباشر	غير المباشر	الكلي	
0.42	0.30	0.12	0.00	0.49	المخاطر الغير النظامية
0.28	0.00	0.28	-	-	الربحية المصرفية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تحليل الاحصائي Amos23.

*ملائمة النموذج: واستكمالاً لتحليل المسار لابد من التعرف على مدى جودة نموذج تحليل المسار إذ تشير النتائج المرافقة لهذا التحليل في الجدول (16) إلى الاتي:

-يلاحظ من مؤشر جذر متوسط مربع البواقي (Root Mean Square Residuals) أن قيمة هذا المعيار كانت (0.000) وهي قيمة معنوية تدل على جودة نموذج تحليل المسار للبحث الحالية، وذلك بمقارنتها بالقيمة المعيارية لهذا المؤشر والتي تشير إلى أنه كلما اقتربت القيمة من الصفر، دل ذلك على جودة ملائمة النموذج، أما إذا كانت هذه القيمة مساوية للصفر فهذا يدل على الملائمة أو المطابقة التامة.

-يتبين من قيمة مؤشر حسن المطابقة (Goodness of Fit Index –GFI) والبالغة (1.00) ملائمة نموذج المسار للبحث الحالي، وذلك بمقارنتها بالقيمة المعيارية لها والتي تقع بين الصفر والواحد وتعد أقل قيمة مقبولة لهذا المؤشر هي (0.9)، لذلك تؤكد هذه النتيجة جودة الملاءمة لتحليل المسار.

-يلاحظ من قيمة مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ المعياري (RMSEA) والذي يعد من أهم مؤشرات جودة الملاءمة فإذا ساوت قيمته (0.005) وأقل، دل ذلك على أن النموذج يطابق البيانات تماماً، أما إذ انحصرت بين (0.05) و(0.08) دل ذلك على أن النموذج يطابق بدرجة كبيرة النموذج المقترح من الباحث وبجسب بيانات العينة، في حين إذا زادت قيمته عن (0.08) فيدل على رفض النموذج. وحيث أن قيمة هذا المؤشر كانت (0.003) فإن ذلك يدل على ملائمة نموذج المسار بدرجة كبيرة.

-يظهر مؤشر المطابقة التزايدى (Incremental Fit Index-IFI) أن القيمة المحسوبة لهذا المؤشر قد بلغت (1.00)، إذ يتم قبول الملاءمة عندما تكون قيمة هذا المؤشر تساوي أو أكبر من القيمة المعيارية (0.95)، مما يدل على جودة الملاءمة لتحليل المسار.

الجدول (16) قيم ملائمة تحليل المسار

IFI	RMSEA	GFI	RMR	معايير جودة الملاءمة
1.000	0.003	1.00	0.000	قيم الملائمة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تحليل الاحصائي Amos23.

ويتبين من الجدول اعلاه ان النموذج المقدر ملائم ومطابق من كافة نواحيه.

5-الاستنتاجات والمقترحات

5.1: الاستنتاجات

يمكن تصنيف الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث إلى ثلاث مجموعات وكما يأتي:

5.1.1: استنتاجات الجانب النظري:

1. تبين من المراجعة النظرية أن هنالك العديد من المخاطر التي تواجهها المصارف، وإذا أرادت الاخيرة النجاح في عملها، فإن عليها العمل على اكتشاف تلك المخاطر، على وتقليل تأثيرها من خلال إعطاء أهمية كبيرة لإدارة المخاطر غير النظامية المصرفية وذلك بالتزامه بالمعايير المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.
2. هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى المخاطر غير النظامية منها المتعلقة من داخل المصرف التي تنجم عن سوء الإدارة حيث يكون بسبب السياسات الخاطئة المتبعة من قبل إدارة المصرف، ومنها المتعلقة بالبيئة الخارجية المحيطة بالمصرف من الحالات الاقتصادية التي يمر بها البلد من رواج او الكساد.
3. تمثل المخاطر غير نظامية الخسارة المحتملة في ربحية المصارف نتيجة خطأ في استراتيجيتها أو أداءها التشغيلي أو في وضعها التنافسي، فهي تؤثر على أنشطة المصارف.

4. بالرغم من خطورة المخاطر غير النظامية لكن هناك طرق عديدة يمكن للمصرف اتباعها لمعالجتها قبل زيادة خطورته منها تطبيق نظم معلومات مصرفية ومالية تعكس تطورات الأوضاع السائدة، والاتفاق مع الزبون المقترض على سعر فائدة متحرك وفقاً للسعر السوقى لها.
5. لا تعمل المصارف على الاهتمام بمخاطر السيولة لديها والحد من مشاكل نقص السيولة التي يمكن أن تتعرض لها.
6. تعد المخاطر الائتمانية خسارة محتملة والتي تنتج عن عدم قدرة الزبون المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي مع فوائده إلى المصرف في تاريخ الاستحقاق.
7. تنشأ مخاطر عدم كفاية رأس المال عن عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، أي أن نسبة كفاية رأس المال تكون منخفضة، مما يؤدي إلى عدم مقدرة المصرف على تغطية خسائره .
8. من خلال المراجعة النظرية للبحث تبين ان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الربحية المصرفية منها وقوعها خارج سلطة إدارة المصرف وعدم قدرة إدارة المصرف السيطرة عليها.
9. تمتلك المصارف التجارية في العراق فرص واعدة لتحقيق مستويات أعلى من الربحية من خلال تفعيل النشاط المصرفي المتمثل في قبول الودائع وتفعيل القروض.
10. تتأثر قيمة المصرف بطروفه الداخلية وكذلك بالظروف الخارجية سواء كانت الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يمر بها البلد.
11. يعد دراسة موضوع القيمة السوقية وعلاقتها بالمخاطر غير النظامية من أهم الموضوعات التي يجب ان تهتم بها المصارف بشكل واسع، لضمان استمراريتها في السوق المصرفي وامكانيتها من المنافسة وتحقيق أكبر قدر من الارباح.
12. عدم توفر سوق مالية متطورة في العراق مما يعيق اعمال المصرف مثل الاستثمار في الاسهم والسندات من قبل المستثمرين أو من قبل جمهور المودعين الذين لديهم الرغبة بالاستثمار في أسواق المالية مما يستدعي التفكير في إنشاء مؤسسة للتأمين على الودائع في العراق من اجل المساعدة في تجنب هذه المخاطر او التقليل من أثارها.

5.1.2 استنتاجات جانب التحليل المالي

1. أظهرت نتائج التحليل المالي ان مخاطر السيولة كانت مرتفعة خلال سنوات البحث في كل من مصرف (بابل، الشرق الأوسط، بغداد، الخليج التجاري، الشمال، المتحد، الاقتصاد)، ويعود السبب في ارتفاع مخاطر السيولة الى قيام المصارف بالاستثمارات المختلفة واتباع سياسة مجازفة للحصول على ربحية عالية وذلك للمحافظة على قيمة سوقية مرتفعة.
2. من خلال نتائج التحليل المالي يتبين انخفاض مخاطر السيولة في كل من (مصرف الائتمان)، (مصرف الموصل)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف سومر التجاري) ويمكن أن يرجع سبب ذلك الى زيادة تعامل المودعين مع المصارف وذلك لزيادة الثقة المودعين بالمصرف وقيامهم بإيداع ادخاراتهم لدى المصرف مما أدى الى زيادة امتلاك تلك المصارف للسيولة.
3. اعتماداً على نتائج التحليل المالي الخاص بمخاطر الائتمان النقدي تبين ان اغلب المصارف كانت المخاطر فيها مرتفعة وذلك في كل من (مصرف المتحد)، (مصرف الموصل)، (مصرف بابل)، (مصرف الشمال)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف سومر التجاري)، (مصرف الائتمان)، (مصرف الخليج) ويمكن أن نرجع سبب ذلك الارتفاع الى قيام المصارف المذكورة بمنح الائتمان بغض النظر عن المركز المالي للزبائن.
4. يتضح من خلال نتائج التحليل المالي إلى انخفاض مخاطر الائتمان النقدي في كل من (مصرف الاقتصاد)، (مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف الشرق الأوسط)، (مصرف بغداد) ويمكن أن نرجع سبب ذلك الى قيام تلك المصارف باتباع سياسة انكماشية للأئتمان النقدي.
5. من خلال التحليل المالي تبين أن مخاطر عدم كفاية رأس المال كانت في تغير مستمر خلال سنوات البحث وفي مصارف عينة البحث، أن السبب في انخفاض مخاطر عدم كفاية رأس المال هو تمكن المصارف من تكوين رأسها بحسب معيار بازل (3) والتي قررت ان تكون (12%) في العراق.
6. ارتفع مؤشر الربحية خلال سنوات البحث حسب مؤشر العائد على الموجودات في كل من (مصرف الاقتصاد)، (مصرف المتحد)، (مصرف الخليج التجاري)، (مصرف الائتمان)، (مصرف الأهلي العراقي) و(مصرف الموصل)، مما يشير إلى أن المصارف التجارية العراقية تعمل جاهدة على تطوير هذه الربحية وتحسين كفاءتها المالية على الرغم من الظروف التي تمر بها.
7. أظهرت نتائج التحليل المالي أن مؤشر الربحية انخفض خلال سنوات البحث حسب مؤشر العائد على الموجودات وذلك في كل من (مصرف بابل العراقي)، (مصرف سومر التجاري)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف الشمال)، (مصرف بغداد)، (مصرف الشرق الأوسط) ويرجع سبب ذلك الى قيام المصارف باستخدام الأساليب التقليدية في إدارة موجوداتها مما أدى الى انخفاض في استثماراتها وعدم تحقيق الربحية العالية فيها.
8. ارتفاع القيمة السوقية حسب نموذج Tobin's Q لكل من (مصرف بغداد)، (مصرف الأهلي العراقي)، (مصرف الاقتصاد)، (مصرف المتحد)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف الخليج)، (مصرف شرق الأوسط)، (مصرف الشمال)، (مصرف الموصل) ويعود السبب في ذلك إلى التغيرات التي حصلت في الوضع الاقتصادي العام والنمو الاقتصادي في بعض المجالات زيادة الربحية ما أدى الى زيادة الطلب على أسهم المصارف فارتفعت قيمتها السوقية إذ إن القيمة السوقية للسهم تتأثر بالتوقعات المبنية على أداء المصارف وأرباحه.
9. ظهر بوضوح من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف المبحوثة انخفاض مؤشر القيمة السوقية حسب نموذج Tobin's Q في كل من (مصرف الائتمان)، (مصرف بابل)، (مصرف سومر التجاري) ويمكن أن يرجع سبب ذلك الانخفاض في أسعار أسهم تلك المصارف وذلك لاتباع سياسة استثمارية متحفظة.

5.1.3: استنتاجات الجانب القياسي

1. في ضوء نتائج التحليل الإحصائي تبين وجود تأثير معنوي عكسي بين المخاطر الغير النظامية والقيمة السوقية للمصرف، أي ان الزيادة في المخاطر الغير النظامية يقابلها انخفاض في القيمة السوقية.
2. في ضوء نتائج التحليل الإحصائي تبين عدم وجود علاقة تأثير معنوي بين مخاطر عدم كفاية راس المال والقيمة السوقية للمصرف ويرجع سبب ذلك الى قيام المصارف بتكوين راس المال يفوق ما جاءت به مقررات لجنة بازل المتمثلة (12%).
3. بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، تبين وجود علاقة تأثير معنوي عكسي بين المخاطر غير النظامية والربحية المصرفية، أي أن زيادة في المخاطر غير النظامية بالمقابل تؤدي الى الانخفاض في ربحية المصارف.
4. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بعدم وجود علاقة تأثير معنوية بين كل من مخاطر الائتمان النقدي ومخاطر عدم كفاية راس المال والربحية المصرفية في المصارف عينة البحث، وسبب في ذلك قيام المصارف عينة البحث باتباع سياسة تحفظية في منح الائتمان وتكوين راس مالها بشكل يفوق متطلبات لجنة بازل المقررة (12%).
5. بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، تبين وجود تأثير معنوي طردي بين الربحية المصرفية والقيمة السوقية للمصرف، أي أن زيادة في ربحية المصارف يقابلها زيادة في القيمة السوقية للمصرف.
6. لاحظنا من نتائج التحليل الإحصائي المباشر أن إجمالي المخاطر غير النظامية من أكثر العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية حيث بلغ معامل التحديد (R2) (55%).
7. من نتائج التحليل الإحصائي الغير المباشر، تبين بأن وجود المتغير الوسيط والمتمثل بالربحية المصرفية يساهم في تعزيز العلاقة التأثيرية بين المخاطر غير النظامية والقيمة السوقية لدى المصارف المبحوثة. إذ ارتفعت نسبة التأثير المباشر بين المتغيرين من (0.12%) عند عدم وجود المتغير الوسيط إلى نسبة (0.30%) في حال وجود المتغير الوسيط، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع التأثير الكلي بين المتغيرين إلى نسبة (0.42%) مما يدل على أن المصارف المبحوثة إذا ارادت أن تزيد من القيمة السوقية فعليهم أن يقوموا بدراسة العلاقة التأثيرية للمخاطر غير النظامية مع الربحية المصرفية.

5.2: المقترحات

1. على إدارة المصارف الاهتمام أكثر بموضوع المخاطر غير نظامية وكيفية إدارتها وكذلك الاهتمام بالعلاقة ما بين المخاطر الغير النظامية والقيمة السوقية للمصرف وذلك من خلال قيام إدارة المصارف بتحديد وقياس المخاطر التي يتعرض لها المصارف وكيفية تجنب المخاطر او تقليلها.
2. العمل على تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها في صورة متكاملة مما يؤدي إلى تقليل درجة المخاطر، مع الاستمرار في تحسين مهارات موظفي المصرف وتنمية مستوى الكوادر على مستوى عالمي كآلية للحد من المخاطر.
3. الاهتمام بعملية تحليل المعلومات والبيانات الخاصة بحالة الزبون، والتي ستمتخ المصرف تصورًا جيدًا لطبيعة المخاطر الائتمانية التي تصاحب العملية الائتمانية.
4. ضرورة الالتزام بتطبيق متطلبات وتعليمات وتوجيهات السلطات الرقابية والاشرفية العليا، وبما في ذلك الحد الأدنى لمتطلبات راس المال وفق لمقررات التي تم تحديدها من قبل لجان بازل الثلاثة لتجنب المخاطر العالية التي قد تواجهها المصارف والتي قد تؤدي الى إفلاسه، على اعتبار أن تطبيق هذه المتطلبات يؤدي إلى المزيد من الربحية المصرفية والذي ينعكس بدوره على القيمة السوقية للمصرف.
5. على المصارف القيام بالمحافظة على التوازن بين حجم المخاطر الناجمة من الطلب المفرط لزيادة الأرباح من جهة، والمحافظة على سلامة الموجودات ومتطلبات السيولة من جهة أخرى، بالإضافة إلى مراقبة بنود ميزانيتها للحفاظ على قدراتها التشغيلية مع مراعاة حجم أموالها الخاصة.
6. على المصارف القيام بتفعيل النشاط المصرفي لمنح القروض وأستقطاب الودائع مما سيكون له أثر إيجابي في زيادة مستويات ربحيتها في المستقبل.
7. ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بالموازنة بين النسب المالية لضمان عنصر الموازنة بين السيولة والربحية، أي الاحتفاظ بسيولة مقبولة تتناسب والتزامات المصرف من جهة، وتحقيق الربحية التي تعزز ثروة المساهمين لزيادة القيمة السوقية من جهة أخرى.
8. ضرورة الاستفادة من الفوائد النقدية المتوفرة لدى المصارف لاستثمارها في مجالات عدة تُدر بالربحية للمصرف.

6- قائمة المصادر

6-1- المصادر العربية

أ- الوثائق والنشرات الرسمية

1. التقارير السنوية للبيانات التاريخية للمصارف عينة البحث من (2005-2020).
2. موقع سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net>
3. النشرات الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي (2005-2020).

ب- الرسائل واطارح الجامعة

1. أبو زعيتر باسل، 2006، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. أبو موسى، رسمية، 2000، أثر جودة الخدمة على الربحية ورضا العملاء في المصارف الأردنية، دراسة مقارنة بين بنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الاردن.

3. اسود، احمد بونس، 2016، انعكاسات المخاطر المصرفية في الاستقرار المالي للمصارف التجارية دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2013)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة زاخو، إقليم كردستان، العراق.
4. الانصاري، إستبرق محمود جار الله، 2020، تحليل الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج حد التكلفة العشوائي ودورها الوسيط في التقييم السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المساهمة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
5. بن ختو، الطاهر، 2018، محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك (BNA-BEA-AGB-SGA) خلال فترة 2009-2016، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
6. تيلي، صنوبر جنيد رسول، 2016، انعكاسات هيكلية تمويل الموجودات المصرفية على العلاقة بين السيولة والربحية للمصارف التجارية، دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2007-2014، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، كردستان العراق.
7. الخليل، جاسر محمد سعيد، 2004، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
8. صورية، عاشوري، 2020، محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2007-2017، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، الجزائر.
9. عادل، سلماني، 2014، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق راس المال الإسلامي دراسة حالة ماليزيا، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر.
10. عثمان، محمد داود، 2008، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة المصرف دراسة تطبيقية على قطاع المصرف التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
11. فلاح، فاطمة بشير قوه، 2018، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
12. المشهراوي، أحمد حسين أحمد، 2007، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005، رسالة الماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
13. المياح، شفاء شاكر، 2019، قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين التقييم السوقية للمصرف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2017-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
14. النصار، ولاء اساعيل عبد اللطيف، 2002، اثر عائد المقسوم ونسبة التوزيع في أسعار الأسهم العادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

ت- البحوث العلمية

1. حمد، محمد خلف و ناجي، احمد فريد، 2017، مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 52، العراق.
2. شاهين، علي عبدالله أحمد، 2010، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، بحث منشور، الجامعة الإسلامية، بدون مجلد، بدون عدد، غزة، فلسطين.
3. شاهين، علي عبدالله وصباح، بيهه مصباح، 2011، أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، بحث ماجستير في محاسبة وتمويل، غير منشور، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، مجلة جامعة الأقصى - سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، غزة، فلسطين.
4. شعير، حاضر صباح ومحمد، محمد فخري وأحمد، حمد خضير، 2019، آليات الصيرفة الإلكترونية وأثرها في تحقيق التقييم السوقية: دراسة استطلاعية لعدد من المصارف العراقية الخاصة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 2، المجلد 189.3-208، العراق.
5. صوان، احمد عمر وزائد، محمد عقيل، 2020، أثر رقابة المصرف المركزي على التقييم السوقية للمصارف الإسلامية الأردنية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الاسمية الإسلامية، العدد 16، بدون المجلد، الأردن.
6. عبد الرسول، هند ضياء، 2015، اختبار العلاقة بين توزيعات الارباح والتقييم السوقية للأسهم باستخدام بعض من ادوات التحليل المالي دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 5.
7. عثمانية، أمينة وبو مزاييد، إبراهيم، 2021، أثر الاندماج المصرفي على تحسين ربحية البنوك التجارية - دراسة حالة التجاري وفا بنك، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 8، العدد 1، الجزائر.
8. محمد، رواء صالح، 2010، استخدام انحراف الحرف (Ridge) لدراسة اثر بعض العوامل على المؤشر العام لسوق الاوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 4، المجلد 12.
9. محمد، سعاد عبد الفتاح ومبارك، مثال مرهون وبابان، رعد فاضل، 2013، قياس كفاية رأس المال " في المصارف الأهلية دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بدون المجلد، العدد 34، معهد الادارة الرصافة، العراق.
10. منصور، بشرى يحيى، 2018، تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على المصارف التجارية المبنية خلال الفترة 2001-2013، العدد 1، المجلد 9، ص 387-410.
11. المياح، شفاء شاكر محمود البناء، زينب مكي، 2019، قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين التقييم السوقية للمصرف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2017، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 61، المجلد 15.

ث- ندوات ومؤتمرات علمية

1. أبو صلاح، مصطفى و عبد الكريم، نصر، 2007، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا الأردنية.

2. ألهاشي، ليلي عبد الكريم والجبوري، جمال هداش، 2017، مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف -دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والاهلية في العراق، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي لجمعية ادارة الاعمال العراقية.
3. شاهين، على عبدالله، 2005، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، تاريخ 8-9مايو 2005. كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ج-الكتب

1. البديري، حسين جميل، 2000، البنوك مدخل -محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
2. بلعوز، بن علي وقندوز، عبدالكريم وحباب، عبدالرزاق، 2013، إدارة المخاطر، إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، الطبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
3. البلقيني، محمد توفيق وواصف، جمال عبد الباقي، 2004، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الاولى، دار الكتب الأكاديمية، مصر.
4. جبرا، كمال محمود، 2015، التأمين وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. حنفي، عبد الغفار، 2002، إدارة مصارف والسياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية والجوانب التنظيمية المصارف الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الإسكندرية، مصر.
6. الخطيب، سمير، 2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، جلال حزي وشركاه للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
7. رضوان، سمير عبد الحميد، 2005، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الاولى، دار الجامعات للنشر، مصر.
8. رمضان، زياد، 2005، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
9. الزبيدي، حمزة محمود، 2001، الاستثمار في الاوراق المالية، دار الوراق للنشر، عمان.
10. الشمري، صادق راشد، 2009، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
11. عقل، مفلح محمد، 2006، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
12. العلاق، بشير عباس، 2001، إدارة المصارف- مدخل وظيفي، جامعة التحدي، عمان، الأردن.
13. عيسى، محمد حنا نقولا، 2010، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراهبة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. موسى، شقيري نوري والزرقان، صالح طاهر والديكات، محمد فايز والحداد، وسيم محمد، 2012، إدارة المخاطر، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2-6مصادر الأجنبية

A. Theses and dissertation

1. Asare-Bekoe, Kwasi Menako, 2010, A Risk-Based Assessment Of Eco Bank Ghana Limited (Egh), Master's Thesis Science Degree In Economics And Business Administration (Cmfsm - Finance & Strategic Management) At Copenhagen Business School, CBS University, Copenhagen, Denmark.
2. Nguyen .Kieu Minh, 2001, Financial Management And Profitability Of Small And Medium Enterprises, master Thesis, College Of Management, Southern Cross University.

B. Books

1. Baltagi , Badi H., 2005, Econometric Analysis of panel Data , John Wiley & sons Ltd , 6th Edition , USA.
2. Ghosh, Amalendu , 2012, Managing Risks In Commercial And Retail Banking, John Wiley & Sons, United Kingdom.
3. Greuning .Hennie Van & Bratanovic , Sonja B., 2009., Analyzing Banking Risk, A Framework For Assessing Corporate Governance And Risk Management. 3rd .Ed., The World Bank .Washington .D.C .
4. Hitchner, James R., 2003, Financial Valuation-Application And Models, 1th Ed , John Wiley & Sons, Inc.
5. John J., Hampton, 1996, " Financial Decision Making : Concepts, Problems, And Cases", 4 Th. Ed., New Delhi: Prentice - Hill, Inc.
6. Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C., 2008, Bank Management And Financial Services, 7th Edition, Mcgraw - Hill Companies, Inc, New York, USA.